

Distr.: General
25 January 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 22 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين المقدمتين من السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإستونيا وأيرلندا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفييت نام وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج (باسم النرويج وأيرلندا) والنرويج والنيجر والهند والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالتداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (سوريا)" التي عقدت يوم الأربعاء، 20 كانون الثاني/يناير 2021. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هاتان الإحاطتان والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) طارق **الأدب**
رئيس مجلس الأمن





21-00885 (A) 290121 230221

المرفق 1

إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن

إذ يستهل الشعب السوري عام 2021، فإنه قد عاش عقدا من النزاع خبر فيه الموت، والإصابة، والتشريد، والدمار، والاحتجاز، والتعذيب، والإرهاب، والانتهاكات، والإهانات، وعدم الاستقرار، والتدخل، والاحتلال، والانقسام، وتراجع التنمية والعوز على نطاق واسع. واليوم، يعاني الملايين داخل البلد وملايين اللاجئين خارجه من صدمات شديدة، وفقر طاحن، وانعدام الأمن الشخصي، وانعدام الأمل في المستقبل.

بالنسبة للكثيرين، فإن الكفاح اليومي لمجرد البقاء يغلب على معظم القضايا الأخرى. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يعيش أكثر من 8 من كل 10 أشخاص في سورية في فقر. وقد قدر برنامج الأغذية العالمي أن 9,3 ملايين شخص داخل البلد يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ولا تزال المساعدة الإنسانية التي تقدمها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات المانحة تشكل شريان الحياة للسوريين.

لكن من المتوقع أن تتفاقم الاتجاهات. إن مجموعة ضخمة متكاملة من العوامل – أثر عقد من النزاع، والظروف الاقتصادية العالمية بسبب الجائحة، وتداعيات الأزمة اللبنانية، والعوامل الداخلية مثل اقتصادات الحرب، والفساد، وسوء الإدارة، فضلا عن العوامل والإجراءات الخارجية – تفرز تسونامي بطيء يضرب جميع أنحاء سورية. ومع ارتفاع التضخم ونقص الخبز والوقود، يمكننا أن نتوقع أن تكون الحكومة السورية وغيرها من سلطات الأمر الواقع عاجزة بشكل متزايد عن توفير الخدمات الأساسية والإعانات للسلع الأساسية.

وتستمر أيضا الآثار السلبية للجائحة. السوريون يعانون. ولا يزال من الضروري الحيلولة دون تسبب أي جزاءات في تفاقم محنتهم. ويواجه المجتمع الممزق مزيدا من التفكك في نسيجه الاجتماعي، مما يزرع بذور المزيد من المعاناة بل والمزيد من عدم الاستقرار.

غير أن الشعب السوري على الأقل يشهد عنفاً أقل من ذي قبل. وكانت الأشهر العشرة الأخيرة هي الأكثر هدوءً منذ بدء النزاع، حيث لم تتغير تقريبا خطوط المواجهة. ولكن هذا هدوء هش يمكن أن ينهار في أي لحظة. أظهر لنا الشهر الماضي وحده تصعيداً مفاجئاً وكبيراً حول عين عيسى، في شمال شرق سورية، وتكثيفاً للضربات الجوية المنسوبة إلى إسرائيل، والهجمات المستمرة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في مناطق شرق ووسط البلد، والقصف المتبادل والغارات الجوية على إدلب وما حولها، فضلاً عن الاضطرابات في الجنوب الغربي.

الهدوء هو أيضا هدوء نسبي جدا. ولا يزال المدنيون يُقتلون في عمليات تبادل إطلاق النار والهجمات المستمرة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ولم يبرح المدنيون يواجهون أيضا مجموعة من الأخطار الأخرى، من عدم الاستقرار والاحتجاز التعسفي والاختطاف إلى الإجرام وأنشطة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي يواجه فيه الشعب السوري الفقر وانعدام الأمن – ناهيك عن الآمال والأحلام التي راودت الكثيرين ولم تتحقق – أحيي عمل جميع السوريين في المجتمع المدني الذين يواصلون بذل قصارى جهدهم لتحسين الحالة ودعم عملية سياسية. وقد سررت بالتمكن من التواصل مع العديد منهم في أواخر كانون الأول/ديسمبر من خلال غرفة دعم المجتمع المدني التابعة لنا.

ولكن العملية السياسية، كما أكدوا لي، لم تحقق بعد تغييرات حقيقية في حياة الشعب السوري، كما أنها لا تقدم رؤية حقيقية للمستقبل. ولا تتخذ في الواقع خطوات يمكن أن تبني الثقة، بما في ذلك وصول المساعدة الإنسانية بشكل كامل وبدون عوائق؛ أو تحقيق تقدم بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين – على الأقل إتاحة معلومات عن هؤلاء الأشخاص، والوصول إليهم، وإطلاق سراح النساء والأطفال والمرضى والمسنين؛ أو وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني؛ أو اتباع نهج تعاوني وفعال في التصدي للجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة الأمم المتحدة؛ أو اتخاذ خطوات لإيجاد بيئة آمنة وهادئة ومحايدة؛ أو خطوات خارجية وداخلية لمعالجة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، لا توجد محادثات سياسية بين السوريين غير تلك بشأن المسار الدستوري. ويبدو أن الانتخابات الحرة والنزيهة التي ستجرى عملا بدستور جديد وتحت إشراف الأمم المتحدة، على النحو المتوخى في القرار 2254 (2015)، بعيدة في المستقبل.

وفي الوقت الذي أتابع فيه تقييم تنفيذ القرار 2254 (2015)، من الواضح أنه لا يمكن لأي جهة فاعلة أو مجموعة من الجهات الفاعلة أن تفرض إرادتها على سورية أو أن تحقق تسوية النزاع. يجب أن يعملوا معاً. في الواقع، يجب أن يقود السوريون العملية ويملكون زمامها، على الرغم من تدويل النزاع بشكل كبير، مع وجود خمسة جيوش أجنبية نشطة في البلد. ولا يمكننا أن ندعي أن الحلول في أيدي السوريين فقط، أو أن الأمم المتحدة تستطيع أن تفعل ذلك بمفردها.

ولهذا السبب نحتاج إلى دبلوماسية دولية أكثر جدية وتعاونا. يجب حقاً أن يكون هذا ممكناً. على أية حال، وعلى الرغم من الخلافات، فإن الدول الرئيسية ملتزمة بالقرار 2254 (2015)، ولها مصالح مشتركة، بما في ذلك مسائل منها الاستقرار واحتواء الإرهاب وعودة اللاجئين بصورة آمنة وكريمة وطوعية ومنع المزيد من النزاعات.

ويجب أن نكون قادرين على البناء على تلك الجوانب معا. وأنا مقتنع أكثر من أي وقت مضى بأننا بحاجة إلى نهج شامل يعالج جميع المسائل ويجمع بين جميع الأطراف الفاعلة التي تتخذ خطوات مشتركة وتبادلية بشأن جميع المسائل المبينة في القرار 2254 (2015). ومن شأن هذا النهج أن يفتح الطريق أمام تحقيق تقدم حقيقي ويرسم مساراً آمناً ومأمونا للخروج من الأزمة لجميع السوريين، رجالاً ونساءً على حد سواء. وما زلت أتواصل على نطاق واسع مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية على هذه الجبهة. وأتطلع إلى مواصلة القيام بذلك، بما في ذلك بالطبع مع الإدارة الجديدة للولايات المتحدة، التي تتولى مهامها اليوم.

وفي الوقت الذي أتابع فيه هذا المسار الأوسع، أواصل العمل مع اللجنة الدستورية التي تقودها سورية وتملك زمامها، بتيسير من الأمم المتحدة. وستعقد الدورة الخامسة للهيئة الصغيرة للجنة في جنيف في الأسبوع المقبل، في الفترة من 25 إلى 29 كانون الثاني/يناير، إذا سمحت الظروف المتعلقة بمرض فيروس كورونا (COVID-19). وستناقش المبادئ الدستورية والمبادئ الأساسية لدستور في المستقبل، على النحو المتفق عليه وتماشيا مع الولاية والاختصاصات والنظام الداخلي الأساسي.

وأشير إلى أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة في جنيف فيما يتعلق بكوفيد-19. وسوف نكفل اتباع أكثر بروتوكولات الصحة والسلامة صرامة. ونحن نقدر تقديرا عاليا تعاون السلطات السويسرية في تمكين الدورة من المضي قدما، ونقدر التزام رؤساء وأعضاء اللجنة الدستورية باحترام التدابير المتخذة.

وآمل أن أتمكن قريبا من مواصلة مشاوراتي مع الحكومة السورية في دمشق ومع هيئة التفاوض السورية بشأن العملية السياسية ككل. وفي غضون ذلك، وفي سياق التحضير لدورة اللجنة الدستورية، فإنني على تواصل مع الرئيسين عبر الإنترنت. كما عقدت اجتماعا إلكترونيا مع مجموعة الثلث الأوسط الممثلة للمجتمع المدني أمس.

وأود أيضا أن أشير إلى أنني التقيت إلكترونيا مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية مرتين في كانون الأول/ديسمبر. وأتطلع إلى التواصل مرة أخرى مع المجلس عبر الإنترنت في هذا الأسبوع وفي الأسبوع المقبل. وقد أكدت عضواته على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة. وشددن على أنه يجب في هذه العملية ضمان الحقوق الدستورية الأساسية للمرأة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وشجعن على إحراز مزيد من التقدم المادي والملموس في عمل اللجنة الدستورية. وبمجرد أن تسمح ظروف الجائحة، آمل أن نتمكن من عقد اجتماعات للمجلس الاستشاري وجها لوجه مرة أخرى.

إنني أرى أن الدورة المقبلة للجنة الدستورية مهمة جدا. وقد نوقشت مواضيع كثيرة على مدار أكثر من عام. وأعتقد أن الوقت حان لكي يضع الرئيسان أساليب عمل فعالة وعملية حتى تكون الاجتماعات أفضل تنظيما وأكثر تركيزا. وأعتقد أننا بحاجة إلى ضمان أن تبدأ اللجنة في الانتقال من "إعداد الإصلاح الدستوري" إلى "صياغة دستور جديد"، وفقا للتكليف المناط بها. وأعتقد أن بإمكان اللجنة أن تفعل ذلك بأن تبدأ النظر في مسائل دستورية محددة ومشروع أحكام. وأعتقد أيضا أنه يمكن للرئيسين، بل وينبغي لهما، التوصل إلى اتفاق بشأن خطة عمل للاجتماعات المقبلة، تتضمن جداول أعمال ومواضيع واضحة وثمة حاجة إلى زيادة الشعور بالإلحاح في العملية.

وأعتقد أن هذه كلها أهداف معقولة، ولكن لا يمكنني أن أؤكد للمجلس أنها ستتحقق في هذه المرة. ولا تزال مشاوراتي جارية وستستمر في جنيف خلال عطلة نهاية الأسبوع الحالي قبل بدء دورة اللجنة. وأناشد بشدة الرئيسين وجميع أعضاء اللجنة أن يكونوا على استعداد للانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل في هذه الدورة القادمة.

لا شك في أن هذه فترة تحديات عالمية وإقليمية ضخمة. ويجب أن نضمن أن تكون معالجة النزاع في سورية على رأس أولوياتنا المشتركة. إن لسورية تاريخا عظيما ومجيدا، ولكنها تعاني من مأساة بالغة الشدة. وعلينا أن نبدأ فتح الباب لإحراز تقدم، تدريجيا وبطريقة متبادلة قوامها التآزر، على المسار الذي حدده القرار 2254 (2015). وإذا لم نفعل ذلك، فإن الأخطار التي يتعرض لها المدنيون السوريون وسورية كدولة ومجتمعها والمنطقة سوف تستفحل. ولا يمكن أن يكون ذلك مقبولا لأي سوري أو لأي منا. ولهذا السبب، أعول على دعم مجلس الأمن وجميع الجهات الفاعلة الرئيسية في الحفاظ على الهدوء في جميع أنحاء البلد ودعم بناء الثقة ودفع العملية السياسية إلى الأمام.

المرفق 2

إحاطة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

سأتناول خمسة مواضيع رئيسية في إحاطتي أمام مجلس الأمن اليوم: الأزمة الاقتصادية وتأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية وكيفية تقديم المنظمات الإنسانية للمساعدة في جميع أنحاء سورية.

يبدأ السوريون عام 2021 بعملة انخفضت قيمتها بشدة وفي ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى مستويات تاريخية، وهو ما يرجع جزئياً إلى خفض الدعم المقدم لسلع أساسية مثل الخبز. وفي كانون الأول/ديسمبر، أظهر رصد قام به برنامج الأغذية العالمي أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت مرة أخرى - بنسبة 13 في المائة منذ تشرين الثاني/نوفمبر وبنسبة 236 في المائة منذ كانون الأول/ديسمبر 2019. وأبلغت أسرة واحدة تقريبا من كل خمس أسر عن ضعف استهلاكها الغذائي في كانون الأول/ديسمبر، وهو ما يعادل ضعف المستوى المسجل في العام الماضي.

ولا تزال العديد من المناطق تعاني من نقص الخبز. ولا يمكن للإنتاج المحلي من القمح أن يلبي الطلب، ويُزرع معظم ما ينتج منه في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة. وفي المناطق الحكومية، انخفض الإنتاج بشكل كبير في العام الماضي.

ونتيجة لانخفاض القدرة الشرائية، أبلغت أكثر من 80 في المائة من الأسر المعيشية عن اعتمادها على آليات تكيف سلبية لتأمين قوتها، ولعل أكثرها مدعاة للقلق هو الاعتماد المتزايد على عمالة الأطفال. وتقول واحدة من كل 10 أسر إن عليها الاعتماد على أطفالها للمساهمة في دخل الأسرة.

ويشكل نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي في عِزِّ الشتاء مظهرا آخر من مظاهر الأزمة الاقتصادية العميقة. وزادت أسعار وقود التدفئة في السوق السوداء بواقع 10 أضعاف عن السعر المدعوم. وهناك نقص في الوقود لأغراض النقل وطوابير طويلة في محطات الوقود.

وقد سبق وأن أبلغنا مجلس الأمن بالقلق الذي يساورنا من أن العديد من الأسر الضعيفة لن تكون مستعدة استعدادا كافيا لفصل الشتاء هذا العام. وللأسف، يثبت أن هذه الشواغل لها ما يبررها. ونتيجة للأمطار الغزيرة التي أثرت على آلاف الأشخاص في الشمال الغربي في هذا الأسبوع، يقول لنا الناس إنهم وأطفالهم وآباؤهم المسنون يقضون ليالي واقفين منتصبين في خيامهم التي غمرتها المياه بشدة. وهناك مشاكل مماثلة في أجزاء أخرى من البلد. وتسببت الأمطار الغزيرة في طرطوس في حدوث فيضانات في مخيم واحد على الأقل للنازحين داخليا. وتواجه محافظة ريف دمشق طقساً شديد القسوة بسبب ارتفاعها، والكثير من الناس هناك معرضون للخطر.

ومما يزيد من تعقيد الأزمة الاقتصادية تأثير كوفيد-19. وبينما لا تزال الاختبارات محدودة للغاية لدرجة لا تسمح بإظهار النطاق الحقيقي لتفشي العدوى، إلا أن هناك مؤشرات على أن سورية ربما تشهد موجة متجددة من الإصابات. فقد ارتفعت الحالات المبلغ عنها في المناطق الحكومية بنسبة 64 في المائة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وتأتي نتائج أكثر من 50 في المائة من الاختبارات إيجابية في السويداء وطرطوس؛ وتصل هذه النسبة في حمص إلى 60 في المائة. وكشفت بيانات دراسة استقصائية

في كانون الأول/ديسمبر أن 45 في المائة من الأسر المعيشية فقدت مصدرا أو أكثر من مصادر الدخل خلال الشهر السابق بسبب القيود المتعلقة بكوفيد-19.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين، فقد قُتل حتى الآن هذا العام ما لا يقل عن 13 طفلاً في حوادث استُخدمت فيها أسلحة متفجرة وذخائر غير منفجرة في جميع أنحاء سورية. وأصيب ما لا يقل عن 14 آخرين. وفي الهول، في الشمال الشرقي، نرصد بقلق الحالة الأمنية في المخيم بعد تصاعد حوادث العنف، مما يقلل أيضا من قدرة المنظمات الإنسانية على العمل بأمان. وتقع مسؤولية الأمن داخل المخيم على عاتق السلطات المحلية. ويجب حفظ الأمن بطريقة لا تعرض السكان للخطر أو تنتهك حقوقهم أو تقيد وصول المساعدات الإنسانية. وأود أن أبرز مرة أخرى أن معظم الناس الذين لا يزالون يقيمون في مخيم الهول وعددهم 000 62 شخص هم من الأطفال الصغار ممن تقل أعمارهم عن 12 عاما والذين ينشأون في ظروف غير مقبولة.

ويجب أيضا حماية الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين. واستأنفت محطة مياه علوك، التي لا يزال أكثر من نصف مليون شخص في الحسكة يعتمدون عليها كمصدر رئيسي للمياه، عملياتها في 20 كانون الأول/ديسمبر. ومن المهم للغاية أن يستمر توفير إمكانية الوصول الآمن للأفرقة الفنية إلى منشآت المياه والكهرباء في علوك.

وهذا يقودني إلى نقطتي التالية، وهي إيصال المساعدات الإنسانية. فلم تتمكن الأمم المتحدة من المضي في بعثة كان من المقرر أن تكون أول مهمة عبر خطوط التماس من دمشق إلى إدلب، حيث لا يزال الطرفان غير قادرين على الاتفاق على تشكيل البعثة. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع جميع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل يسمح للبعثة بالمضي قدما. وآمل أن يكون لدي المزيد لأقوله بشأن هذا الموضوع في الشهر المقبل. وفي غضون ذلك، تم إرسال 000 1 شاحنة مساعدات في المتوسط شهريا إلى شمال غرب سورية من خلال العمليات عبر الحدود في عام 2020، حيث وصلت هذه المساعدات إلى 2,4 مليون شخص شهريا على مدار العام.

يقودني ذلك إلى نقطتي الأخيرة التي تتعلق بالمساعدة الإنسانية الجاري تقديمها إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية. وقد ساعدت العملية الإنسانية التي تنسقها الأمم المتحدة في المتوسط 7,6 ملايين شخص في الشهر في جميع أنحاء البلد في عام 2020. ويمثل ذلك زيادة نسبتها 20 في المائة تقريبا مقارنة بعام 2019. وفي 1 كانون الأول/ ديسمبر، قدمتُ لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية العالمية لعام 2021، بما في ذلك سورية. وأوضحت في تلك اللمحة العامة أن هناك 13 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية داخل البلد، و 10,1 ملايين شخص آخرين في المنطقة في حاجة إليها، من بينهم 5,5 ملايين لاجئ سوري. وتُحسب الاحتياجات على أساس تقييماتنا المستقلة، وهي أساس استجابتنا، التي تركز على الاحتياجات الإنسانية المنقذة للحياة وإصلاح المرافق الإنسانية الحيوية. ويجري حالياً طلب ما مجموعه 10 بلايين دولار، بما في ذلك 4,2 بلايين دولار لتلبية الاحتياجات داخل سورية في عام 2021.

واسمحوا لي أيضا أن أُطلع أعضاء المجلس على آخر المستجدات بشأن الكيفية التي تنظم بها الأمم المتحدة نفسها لتقديم المساعدة في سورية. ولا تزال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة تسترشد بالمبادئ الإنسانية، ولا تزال قيادة الأمم المتحدة تولي الاهتمام للرقابة اللازمة على عمل المنظمة في الميدان من خلال آليات التنسيق الداخلية القائمة لدينا، والتعاون المنتظم مع الدول الأعضاء، سواء في شكل حوار

أو من خلال مجالس إدارة كيانات الأمم المتحدة. ولا تزال آليات الرقابة الداخلية الملائمة والأطر الملائمة الأخرى قائمة، بما في ذلك معايير ومبادئ المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في سورية، ونواصل العمل وفقا للقرارات التي اتخذها المجلس والمقررات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 182/46.

ويواصل فريق الأمم المتحدة القطري في سورية إجراء مناقشات مع الحكومة السورية ومع الدول الأعضاء في المنطقة بشأن عمله من أجل كفالة القدرة على الصمود والانتعاش المبكر والإطار الاستراتيجي الجديد للفترة 2021-2023. ونظرا لأهمية تعزيز التعاون، تعمل الأمم المتحدة في سورية على تمديد الإطار الاستراتيجي لمدة ستة أشهر لكفالة استمرار الأنشطة التنفيذية الحيوية. وسنواصل اغتنام كل فرصة تتاح لنا لإيصال المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وسيتطلب ذلك توافر تمويل كاف، وتحسين سبل الوصول، ووضع حد للعنف الذي سبب العذاب للسوريين لما يقرب من عقد من الزمن.

المرفق 3

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية]

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما. وتؤيد الصين نظر المجلس في كل من القضايا السياسية والإنسانية المتعلقة بسورية في جلسة واحدة.

ومنذ اندلاع الأزمة قبل 10 سنوات، ظل الشعب السوري بأسره يتوق إلى إيجاد حل سياسي لهذه المسألة في وقت مبكر وإعادة السلام والهدوء إلى البلد، كما أن المجتمع الدولي في مجموعه يتوقع ذلك. وفي ذلك الصدد، أود الإشارة إلى النقاط التالية.

أولا، ينبغي أن نعزز بحزم العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها. وستنعقد الدورة الخامسة للجنة الدستورية في جنيف الأسبوع المقبل. وتشيد الصين بالمبعوث الخاص بيدرسن لمساعيه الحميدة. ونأمل أن تتمكن الأطراف السورية من العمل في إطار اللجنة الدستورية وتعميق الحوار لحل الخلافات وتوسيع توافق الآراء وتحقيق تقدم مُجد في المجالات ذات الصلة. ويجب أن يظل عمل اللجنة الدستورية مستقلا وخاليا من التدخل الخارجي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ الظروف المواتية لإجراء محادثات بين الأطراف السورية وأن يوفر التشجيع والتوجيه بدلا من ممارسة الضغوط عمدا على جانب واحد. وقد أعربت الحكومة السورية مرارا عن دعمها للمبعوث الخاص بيدرسن وعن استعدادها للمشاركة بنشاط في أعمال اللجنة الدستورية. وينبغي أن يعترف المجتمع الدولي بذلك.

وتتعلق نقطتي الثانية بتحقيق استقرار الحالة الأمنية في سورية. إن التهديدات الأمنية الحالية لسورية هي نابعة أساسا من الاحتلال الأجنبي والأنشطة الإرهابية. ولا يمكن تهيئة بيئة أمنية مواتية للعملية السياسية في سورية إلا بمعالجة هاتين المسألتين. ومن حق الحكومة السورية، في مواجهة القوات العسكرية والإرهابية الأجنبية، أن تدافع عن سيادة البلد وسلامته الإقليمية وأن تقوم بعمليات لمكافحة الإرهاب للدفاع عن أمنها الوطني. ويساور العديد من أعضاء المجلس القلق إزاء الأنشطة الإرهابية داخل سورية ومخاطر انتشارها. ووفقا للقانون الدولي وقرارات المجلس، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد معايير موحدة، وأن يدعم سورية في تعزيز جهودها لمكافحة الإرهاب، وألا يسمح بالوجود المستمر للقوات الإرهابية في منطقة إدلب.

أما نقطتي الثالثة فتتعلق بتحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية. فخلال الأشهر القليلة الماضية، ارتفعت أسعار الوقود والخبز في سورية ارتفاعا كبيرا، وانخفضت قيمة الليرة السورية. ولا يملك الشعب السوري ما يكفي من الوقود في فصل الشتاء البارد، وعدد حالات مرض فيروس كورونا آخذ في الازدياد. إن الحالة الإنسانية المتردية في سورية تتطلب درجة عالية من الاهتمام والتركيز. وتتخذ الحكومة السورية، وهي تتحمل مسؤوليتها، إجراءات نشطة لتعزيز الانتعاش الاقتصادي، وتحسين سبل العيش، والسيطرة على الجائحة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلد وأن يبذل جهدا لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في الميدان. لقد استخدمت الصين قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف لتقديم مساعدة إلى سورية تبلغ قيمتها حوالي 130 مليون دولار، ونحن على استعداد لمواصلة مساعدة الشعب السوري ودعمه. وينبغي أن تتخذ إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة تدابير فعالة لمعالجة الحالة الإنسانية في سورية، وتحسن تعاونها مع الحكومة السورية والأطراف المعنية، وتعزز فعالية عملياتها الإنسانية.

رابعا، من الضروري إلغاء التدابير القسرية الأحادية الجانب ضد سورية في وقت مبكر. ولا بد من الإشارة إلى أن الصعوبات الاقتصادية والإنسانية في سورية ناجمة إلى حد كبير عن الحصار الاقتصادي وغيره من التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تقوض بشدة القاعدة الاقتصادية لسورية وتعوق حصول شعبها على الإمدادات والخدمات الطبية. وخلال الجلسة الافتراضية المعقودة بصيغة آريا بشأن التدابير القسرية الانفرادية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قدم الأمين العام للهلال الأحمر العربي السوري إحاطة مفصلة عن الآثار السلبية للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الحالة الإنسانية في البلد، والصعوبات التي تعترض التنفيذ الفعلي لآلية الإعفاءات لأسباب إنسانية. وقد ذكرت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، في الآونة الأخيرة، بوضوح شديد أن التدابير القسرية الانفرادية تعوق إعادة بناء الهياكل الأساسية مثل المستشفيات في سورية، وتقوض حقوق شعبها في البقاء والتنمية، بما في ذلك حقه في السكن والرعاية الطبية، مما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية. وحثت البلد المعني على رفع الجزاءات. ونأمل أن تحترم البلدان المعنية هذه الحقائق وتصغي بعناية لهذه النداءات.

وتود الصين أن تؤكد من جديد أن الدبلوماسية التي تعتمد على الجزاءات لن تنجح ولن تؤدي إلا إلى معاناة لا نهاية لها لشعوب البلدان المستهدفة. ونحث البلدان المعنية على الاستجابة لنداء الأمين العام غوتيريش، والإصغاء إلى النداءات القوية التي وجهها المجتمع الدولي، والقيام فوار بإلغاء التدابير القسرية الأحادية الجانب ضد سورية.

المرفق 4

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية.

وأرحب بإعلان المبعوث الخاص عن الجولة المقبلة من محادثات اللجنة الدستورية في جنيف. فتلك الاجتماعات خطوة هامة نحو استعادة الثقة بين السلطات السورية ومعارضتها المشروعة.

وأحث المبعوث الخاص على استكشاف تدابير إضافية لإعادة بناء الثقة بين الطرفين. وفي ذلك الصدد، يظل الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفا، ولا سيما النساء والأطفال، أمرا حتميا. فوفقا للشبكة السورية لحقوق الإنسان، تم اعتقال أكثر من 800 1 شخص بشكل تعسفي في سورية في عام 2020.

ونظل متفائلين بحذر بشأن اتفاق وقف إطلاق النار في شمال غرب سورية. وكما سمعنا، فإن الهدنة متماسكة إلى حد كبير، غير أن العنف سائد في أماكن كثيرة في جميع أنحاء البلد، ما يعرض الفئات الأكثر ضعفا للخطر. ويجب أن نعترف بأن الحرب أبعد ما تكون عن الانتهاء. فلا تزال المواجهات مستمرة، بما في ذلك الهجمات المميتة التي تشنها الجماعات المتطرفة.

وعلى خلفية النزاع المستمر، اضطر ملايين الأشخاص إلى مغادرة ديارهم. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يعيش 1,5 مليون سوري في مخيمات النازحين في جميع أنحاء سورية. ومن المهم للغاية أن تتاح للعاملين في المجال الإنساني إمكانية الوصول إلى جميع تلك المواقع، التي يوجد الآلاف منها، قبل حلول فصل الشتاء. وتدعو إستونيا السلطات السورية والأطراف الأخرى في النزاع إلى ضمان إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع المحتاجين.

لقد مر عام على أول تخفيض للمساعدات المرسلة عبر الحدود إلى سورية بعد الاستخدام الثنائي، الروسي والصيني، لحق النقض في نهاية عام 2019. وألحق قرار مجلس الأمن ذلك ضررا بالغا بقدرتنا على دعم المدنيين السوريين. والوعود بالاستعاضة عن الشحنات عبر الحدود بالمعونة عبر خطوط التماس قد أُخلفت في جوهرها.

ونُذكّر الحكومة السورية وحلفاءها بأن الاتحاد الأوروبي لن يدعم إعادة إعمار سورية أو يرفع أي جزاءات قبل أن يجري بجدية تنفيذ عملية سياسية حقيقية. ويظل القرار 2254 (2015) والمبادئ التوجيهية للأمين العام والوثيقة المتعلقة بالمساعدات الإنسانية ”معايير ومبادئ المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في سورية“ في صلب إرسال المساعدات إلى سورية. فبهذه الطريقة وحدها، يمكننا ضمان عدم استخدام المساعدات الإنسانية كأداة لإعادة تنفيذ سياسات جائرة ضد الشعب السوري.

المرفق 5

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دي ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أولا أن أشكر السفيرة كيلي كرافت على كل ما قامت به خلال فترة عملها ممثلة دائمة للولايات المتحدة الأمريكية وعلى كل إنجازاتها خلال تلك الأشهر الثمانية عشر. وأرجو لها كل التوفيق في مشاريعها المستقبلية. وأشكر السيد لوكوك والسيد بيدرسن على إحاطتيهما.

تشير فرنسا بقلق إلى استمرار التوترات المتصاعدة وخطر التصعيد على أرض الواقع. ونحذر من أي محاولة لتغيير الخطوط الأمامية في شمال سورية. ونكرر دعوتنا إلى تنفيذ وقف نهائي يمكن التحقق منه للأعمال العدائية على الصعيد الوطني، وفقا لنداءات الأمين العام ومبعوثه الخاص، فضلا عن قرارات المجلس. ويجب أن يقود المبعوث الخاص تلك الجهود.

ولا يمكن تقديم الإغاثة للشعب السوري وتوحيد جهود المجتمع الدولي للتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة وفقا للقانون الدولي إلا بوقف الأعمال العدائية. ويجب أن تكون عودة ظهور داعش في الوسط والشمال الشرقي مسألة تثير شواغل مشتركة. وتستغل المنظمة الإرهابية عدم الاستقرار الحالي لإعادة بناء قوتها. وستواصل فرنسا القيام بدورها كاملا في مكافحة الإرهاب، إلى جانب شركائها في التحالف الدولي. فتلك أولوية.

ولا تزال الحالة الإنسانية كارثية. وأصبح انعدام الأمن الغذائي حقيقة قاسية بالنسبة للسكان السوريين على نحو متزايد. ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا تنتشر، ويبدو أن الأرقام الرسمية التي يقدمها النظام بعيدة كل البعد عن أن تكون حقيقية. إن أوجه القصور في تقديم المعونة، ولا سيما في الشمال الشرقي، تبعث على القلق. وظروف الشتاء القاسية تجعل الحياة بائسة لمئات الآلاف من الناس الذين لا يملكون مأوى لائقا. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى، في ذلك السياق، ضمان الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. ولن نتوقف عن إعادة التأكيد على أن القانون الدولي الإنساني التزام على الجميع. وأشير بصفة خاصة إلى حماية المدنيين، التي تظل أولوية مطلقة.

تشيد فرنسا بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص للحفاظ على مركزية عملية الأمم المتحدة. وتلك نقطتي الثالثة. ولن يكون للجنة الدستورية معنى إلا إذا كانت تؤدي في نهاية المطاف إلى مناقشات موضوعية بين الأطراف وتتيح الإسراع في إنجاز الإصلاح الدستوري المنصوص عليه في القرار 2254 (2015)، الذي تحتاج إليه سورية بشدة. غير أن صياغة الدستور ليست سوى خطوة. وإذا لم يسفر الاجتماع القادم عن نتائج جوهرية، سيتعين على المبعوث الخاص والمجلس استخلاص الاستنتاجات اللازمة واستعراض نهجهما.

لقد حان الوقت لكي تستجيب العملية السياسية لتطلعات الشعب السوري وتعطيه الأمل. وهذا يتطلب إحراز تقدم في مسألة المحتجزين والمفقودين ويعني أن يستعيد الشعب السوري القدرة على التعبير عن رأيه من خلال الانتخابات. وندعو المبعوث الخاص إلى مواصلة جهوده لتنفيذ تلك العناصر الرئيسية للقرار 2254 (2015)، ولا سيما الجانب الانتخابي، وإلى موافاة المجلس بما يحرزه من تقدم. كما ندعو روسيا إلى استخدام نفوذها لضمان نجاح هذه الجهود.

إن الأزمة في سورية اليوم بعيدة كل البعد عن نهايتها. ولن يتسنى إيجاد سبيل للخروج من عدم الاستقرار المزمن وتمكين اللاجئين والنازحين من العودة إلى ديارهم طوعا وبأمان وكرامة إلا من خلال حل سياسي يتماشى مع القرار 2254 (2015). وتلك أولوية بالنسبة لفرنسا بالنظر إلى تأثير النزاع السوري على استقرار المنطقة والسلام والأمن الدوليين.

وإلى أن يحين ذلك الوقت، سيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، التي تمثل تعهداتهما 70 في المائة من التبرعات التي قُطعت خلال مؤتمر بروكسل الرابع، تحمل نصيبهما من المسؤولية لتمويل الاستجابة الإنسانية في سورية، بما في ذلك في المناطق التي يسيطر عليها النظام. وكذلك سيواصلان كفالة الاحترام الكامل لضمان تسليم المعونة بصورة محايدة وشفافة وامتثالها الكامل للوثيقة المتعلقة بالمعايير والمبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة.

غير أنه وإلى أن يلتزم النظام بالانخراط في عملية انتقالية ذات مصداقية، لن تُطبع فرنسا والاتحاد الأوروبي علاقاتهما مع النظام وسيواصلان تشجيع شركائهما على اتباع نفس الخط. وبالمثل، لن نقوم بتمويل إعادة الإعمار أو تقديم أي مساعدة تتماشى مع أولويات النظام الإنمائية. ومن الضروري أن تفعل الأمم المتحدة الشيء نفسه حتى لا تكون متواطئة في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام.

إن المسؤولين عن هذه الانتهاكات هم الذين تستهدفهم الجزاءات الأوروبية بشكل انتقائي. وسيتعين تقديمهم إلى العدالة على جرائمهم. ولهذا السبب، نواصل تقديم دعمنا الكامل لآليات مكافحة الإفلات من العقاب.

المرفق 6

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتي

بادئ ذي بدء، أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما بشأن التطورات السياسية الأخيرة والحالة الإنسانية في سورية.

كما نعلم جميعا، بدأت المناقشات بشأن النزاع السوري في آذار/مارس 2011، خلال الأيام الأولى من ولايتنا السابقة في مجلس الأمن. وفي خضم الخلافات الحادة التي كانت سائدة حينئذ، خرجنا من ذلك المأزق بعد اعتماد البيان الرئاسي الأول، في ظل رئاسة الهند في أغسطس/آب 2011 (S/PRST/2011/16). وفي وقت لاحق، اتخذ أول قرار بشأن سورية في آذار/مارس 2012 (القرار 2042 (2012))، على الرغم من الانقسامات العميقة بين أعضاء المجلس، أيد خطة النقاط الست التي وضعها المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، كوفي عنان.

وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2012، اتخذت بالفعل ثلاثة قرارات بشأن سورية، ولم يتحقق أي تقدم يذكر فيما يتعلق بتنفيذها. فقد أدى تسييس النزاع وعسكرته إلى عواقب وخيمة. واستغلت الجماعات الإرهابية الحالة وعززت صفوفها. وبسبب الآثار الإنسانية للنزاع صار أكثر من مليون شخص بلا مأوى وحوالي 000 300 شخص لاجئين في البلدان المجاورة. وعندما تولى الأخضر الإبراهيمي مسؤولية منصب المبعوث الخاص خلفا لكوفي عنان، بدأ فشل المجتمع الدولي في معالجة الأزمة يؤثر بالفعل على المنطقة بأسرها.

وإذ نبدأ فترة ولايتنا الجديدة في المجلس بعد ثمانية أعوام، من المحبط حقا أن نلاحظ أن ما من نهاية في الأفق للأزمة المستمرة في سورية وأن العملية السياسية لم تنطلق بعد. وقد أصبح النزاع أكثر تعقيدا بمشاركة الأطراف الفاعلة الإقليمية. وانتشر الإرهاب القادم من سورية انتشارا واسع النطاق، بل إنه وصل إلى أجزاء من أفريقيا. كما انتقل المقاتلون الأجانب المشاركون في النزاع السوري إلى أماكن أخرى كمرتزقة. واستفحلت الحالة الإنسانية وتفاقمت بسبب وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

إن طول أمد النزاع واستعصاء حله يدلان على حتمية إجراء عملية سياسية يقودها السوريون ويتولون زمامها، تحافظ على وحدة سورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وفقا للقرار 2254 (2015)، وتُتوج بإصلاح دستوري وانتخابات حرة ونزيهة. ونأمل أن ينتهي النزاع في سورية بشكل كامل عاجلا وليس آجلا، وأن تبدأ إعادة إعمار سورية حتى تستعيد مكانتها في مجتمع الدول فضلا عن دورها التاريخي في العالم العربي. وتحقيقا لهذا الهدف، فإن الهند مستعدة للاضطلاع بدور بناء وهادف في المجلس.

وعلى المسار السياسي، من المقرر أن تعقد الدورة الخامسة لهيئة الصياغة للجنة الدستورية في جنيف في 25 كانون الثاني/يناير. وكما تم الاتفاق عليه في الدورة الرابعة، التي عقدت قبل شهر، ستناقش اللجنة المبادئ الأساسية للدستور. ونأمل أن تبدي جميع الأطراف الالتزام والمرونة والحلول التوفيقية اللازمة للمضي قدما على المسار السياسي. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يواصل مساعدة الأطراف في تلك العملية.

ونلاحظ أنه منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في آذار/مارس من العام الماضي، كانت الحالة هادئة عموما في شمال غرب سورية، وهذا تطور إيجابي. ونأمل أن تواصل البلدان الضامنة لعملية أستانا تعزيز التفاعل مع الأمم المتحدة للحفاظ على قدسية وقف إطلاق النار في الميدان .

غير أن ما يثير القلق هو أن الأعمال العدائية في أجزاء أخرى من البلد مســـتمرة بلا هوادة. وقد أدى وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب، إلى جانب استمرار الأنشطة الإرهابية، إلى تفاقم الحالة في الميدان. ومن الضـروري أن تتقيد جميع الأطراف بالتزاماتها الدولية بمكافحة الإرهاب والمنظمات الإرهابية في سورية، على النحو الذي يحدده مجلس الأمن.

وأود الآن أن أتناول بعض المسـائل التي تثير القلق حاليا فيما يتعلق بالجانب الإنسـاني. فكما أكد وكيل الأمين العام لوكوك، يواجه الشعب السوري ظروفا قاسية جدا تتفاقم بسبب شهور فصل الشتاء الباردة. وفي الشـهرين الماضـيين، تضـاعفت أسـعار الوقود والخبز وانخفضـت قيمة الليرة السـورية ويفتقر الناس إلى وقود التدفئة لمواجهة البرد، ونصف الأسر المعيشية تبلغ عن ضعف استهلاك الأغذية. وهذه الشواغل كلها شواغل خطيرة يجب معالجتها على سبيل الأولوية إن أردنا تجنب حالة إنسانية مزرية.

وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المسـاعدة إلى سـورية في إعادة بناء بنيتها التحتية وحماية سـبل عيش الناس، ومكافحة كوفيد-19. وفي هذه الحالة، التي تتفاقم بفعل الأزمتين الاقتصادية والإنسانية، ينبغي أن نراعي الأثر المدمر الذي لا تزال الجزاءات تحدثه على حياة عامة الناس في سورية.

وتؤيد الهند مواصــــلة الأمم المتحدة عمليات الإغاثة الإنســـانية لديها من خلال جميع القنوات الممكنة، بالتعاون مع الحكومة السـورية. وفي هذا الصـدد، من المهم التمييز بين تقديم المسـاعدة الإنسـانية وإحراز التقدم على المســار الســياســي. ونعتقد أن القضــية النبيلة والضــرورية المتمثلة في تقديم المســاعدة الإنسانية ينبغي أن تكون دوما في منأى عن الاعتبارات السياسية.

ومنذ اندلاع النزاع في عام 2011، قدمت الهند 12 مليون دولار من المســـاعدات الإنســـانية إلى الحكومة الســـورية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، أنشـــأت الهند مجمعا للتكنولوجيا الحيوية ومركزا لتكنولوجيا المعلومات وقدمت 265 مليون دولار في شكل خطوط ائتمان لمشـاريع في قطاعي الصلب والطاقة. في تموز/يوليو 2020، ولمساعدة سورية على مكافحة وباء كوفيد-19، أرسلنا هبة من 10 أطنان من الأدوية إلى دمشـق. كما نظمنا مخيماً لتركيب الأطراف الصـناعية في دمشـق خلال الفترة من كانون الأول/ديسـمبر 2019 إلى كانون الثاني/يناير 2020، اسـتفاد منه أكثر من 500 سـوري. كما قدمنا 1000 منحة دراسية للطلاب السوريين للدراسـة في الهند. والهند، بوصـفها صـديقة موثوقة لسـورية منذ أمد طويل، مستعدة لمواصلة تقديم كل ما يمكن من مساعدة ودعم للشعب السوري.

المرفق 7

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

في البداية، وبما أن اليوم هو اليوم الأخير في مجلس الأمن لممثلة الولايات المتحدة، أريد أن أعرب عن أطيب تمنياتي الشخصية لكيلي في مساعيها في المستقبل، وأن أذكرها بالتأكيد بألا تنسى جذورها الأيرلندية وهي تغادر أسرة لتعود إلى أسرة أخرى.

وأشكركم، سيدي الرئيس، وكذلك مارك لوكوك وغير بيدرسن على إحاطتيهما اليوم، اللتين عرضتا بشكل صارخ جدا التحديات الهائلة التي ما زلنا نواجهها في سورية. وسأركز اليوم على المسائل السياسية فقط، إذ تكلم ممثل النرويج للتو باسم أيرلندا بوصفها مشاركة في الصياغة بشأن الجوانب الإنسانية.

إن اليوم اعتراف مؤلم آخر بأننا، بعد ما يقرب من 10 سنوات من حرب وحشية بعواقب مدمرة على الناس العاديين في سورية، على ما يبدو ما زلنا بعيدين عن التوصل إلى حل سياسي ذي مصداقية يمكن أن ينفذ القرار 2254 (2015). وهذا لا يشكك في المبعوث الخاص بيدرسن وفريقه المتفاني، ولكنه ينبع إلى حد كبير من عدم مشاركة السلطات السورية الجادة في العملية السياسية. ولكي نكون واضحين، تؤيد أيرلندا تماما دور الأمم المتحدة وتثني على السيد بيدرسن وفريقه على العمل الممتاز الذين يقومان به وعلى الإحاطة التي قدماها لنا اليوم.

إن من الأنباء السارة أن أعضاء اللجنة الدستورية قد واصلوا حوارهم بشأن الأسس والمبادئ الوطنية، ولكن من الواضح أن التقدم المحرز حتى الآن ليس سريعا ولا موضوعيا بما فيه الكفاية. ولا يسع أيرلندا إلا أن تأمل في أن تعمل جميع الأطراف على وجه السرعة في الدورة الخامسة المقبلة، ونؤكد على أن عليها أن تعمل بإخلاص لأجل التوصل إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للدستور.

وأود أن أثني على عمل أعضاء المجتمع المدني في تلك اللجنة، وأن أرحب على وجه الخصوص بالتشاور المستمر والتعاون مع ممثلات المرأة السورية، بما في ذلك المجلس الاستشاري للمرأة السورية. ونحن نعلم أنه في مثل هذه الظروف العصيبة في الميدان، فإن للنزاع أكبر الأثر على حياة أكثر الفئات ضعفا، وهذا يعني عادة وفي كثير من الأحيان، النساء، أي النساء السوريات في هذه الحالة. ولكننا نعلم أيضاً أنهن نساء صامدات، ونعلم أن عمل المجلس يسلط الضوء على أهمية ضمان مشاركتهن الكاملة والمجدية وعلى قدم المساواة في الحياة السياسية. ويتم ذلك عندما تواجه تلك النساء تحديات من شأنها أن تتحدى الكثيرين منا. وأؤكد للسيد بيدرسن أننا سنواصل قول ذلك ودعمه.

ويشكّل التقدم في الدستور جزءا هاما من العمل الذي يتعين علينا القيام به لتحقيق السلام. وهناك أيضا عدة جوانب حيوية أخرى للقرار 2254 (2015) يجب معالجتها على وجه السرعة لكي يتسنى لسوريا تحقيق السلام المستدام.

ولا يزال النزاع العنيف والإرهاب يشكلان واقعا مريرا بالنسبة للكثير من عامة السوريين، كما نعلم. وكما قال السيد بيدرسن، فلا يزال الهدوء الهش مستمرا إلى حد كبير، ولكنه لا يزال أدنى بكثير من وقف إطلاق النار الدائم والذي يمكن التحقق منه على الصعيد الوطني كما طالبنا بذلك في القرار 2254 (2015). فلا تزال أعمال القصف والغارات الجوية والهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تقتل المدنيين وتسبب لهم الإصابات. ونعلم أن ذلك غير مقبول على الإطلاق وغير مستدام بطبيعة الحال.

وكما نرى، فلا يمكن تحقيق السـلام المسـتدام بدون المسـاءلة، ولا يمكن هناك سـلام حقيقي بدون العدالة. ونعتقد أن من الضـروري مسـاءلة المسـؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنسـاني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، فضلا عن تنفيذ توصيات الآليات المحايدة، بما فيها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة المستقلة.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي أن نقف بشكل جماعي ضد الإفلات من العقاب وأن نكفل محاسبة مرتكبي جرائم التعذيب والقتل والجرائم البشـعة الأخرى. وقد وُثّقت أدلة على وقوع انتهاكات وتجاوزات خطيرة على نطاق واسع. وهناك ترابط بين المساءلة والمصالحة وهما عنصران أساسيان لتحقيق السلام المستدام.

وكما أشار المبعوث الخاص، فنحن لم نشهد بعد تقدما ملموسا فيما يتعلق بالمحتجزين والمختطفين والأشـخاص المفقودين. وتؤيد أيرلندا نداء السـيد بيدرسـن إلى اتخاذ إجراءات هامة، بما في ذلك السـماح بالوصـول إلى السـجون ومرافق الاحتجاز حتى نتمكن من الحصـول على معلومات حقيقية عن المفقودين. واتخاذ الإجراءات بشأن تلك المسائل أمر ملح، وهي ضرورية أيضا كتدبير لبناء الثقة.

واليوم لا يزال الملايين من السـوريين، وهم عامة الشـعب السـوري، في الشـتات كلاجئين. وما تزال الظروف اللازمة لعودتهم بطريقة آمنة وطوعية وكريمة بعيدة عن التحقق. ولا يمكن تحقيقها إلا بالتوصـل إلى حل سياسي موثوق به. ونأمل أن يتحقق ذلك على وجه السرعة.

ولا تزال أيرلندا تشـعر بالقلق من أن تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام (داعش) والجماعات المرتبطة به ما يزالان نشـطين، وأنهما يسـتغلان الفراغ القائم في بعض أجزاء سـوريا بطبيعة الحال. ويسـاهم الاتحاد الأوروبي بوسائل غير عسكرية في التحالف العالمي لمواجهة داعش بغية تحقيق الاستقرار في شمال شرق سوريا.

وبعد ما يقرب من عقد من النزاع، خيبت العملية السياسية أمل عامة الشعب السوري. ونأسف لذلك كثيرا لأنه ما زال يعاني كثيرا داخل سـوريا وخارجها على حد سـواء. ونؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن إنهاء المعاناة ومنع استمرار النزاع وعدم الاستقرار إلا بتحقيق الحل السياسي.

وسنواصل العمل مع السيد بيدرسن، ونؤكد له دعم أيرلندا خلال عمله مع السلطات السورية. ونأمل أن تتعاون السلطات السورية في تلك الجهود بإخلاص. ونود استعادة السلام والعدالة، وقبل كل شيء، الأمل لشعب سوريا.

المرفق 8

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماني

أشكر السيد بيدرسن والسيد لوكوك على إحاطتيهما.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفيرة كيلي كرافت على خدمتها وشراكتها. وتتمنى لها كينيا كل التوفيق في مساعيها في المستقبل. وتذكرني مغادرتها لمجلس الأمن بمجرد وصولي إلى هنا بأننا جميعا منتخبون على المستوى الإنساني بالرغم من احتمال وجود أعضاء دائمين، وأننا نعمل جميعا في بعثات دائمة. ونحن جميعا سنغادر ونأمل أن نقدم أفضل مساهمة ممكنة. وآمل أن نتشاطر تحقيق هذا الهدف جميعا، لأنه ربما يسمح لنا ببلورة توافق أكبر في الآراء لتلبية التطلعات الملحة للشعب السوري وتطلعات الشعوب المدرجة في ملفات أخرى إلى السلام والأمن. وأهنئ أيضا الولايات المتحدة على تحقيق الانتقال السلمي للسلطة من إدارة إلى أخرى، وهو ما يلحظه العالم ويقدّر لها ذلك الانتقال السلس.

ويقدر وفد بلدي الاجتماعات المشتركة بشأن الأوضاع السياسية والإنسانية، لأنها توفر نظرة عامة شاملة مترابطة ولا يمكن إنكارها للحالة في سوريا.

ويساورنا قلق بالغ إزاء المعاناة الهائلة للشعب السوري. ولا يمكن لأحد أن ينسى أعمال النهب والشر التي مارسها بحقهم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من أشكال اللاإنسانية والعنف على نطاق واسع. ونذكر جيدا قوافل أسر اللاجئين الفارين من المنازل والمناطق التي لم تستطع الحكومة حمايتها.

وتقف كينيا إلى جانب الشعب السوري. وندرك الضغوط والمصالح التي تغذي كيفية معاملة الشعب السوري وكيفية وضع الحلول الرامية إلى مساعدته وتنفيذها وفقا لتلك المصالح.

وتعتقد كينيا أن مجلس الأمن والنظام المتعدد الأطراف يجب عليهما إعطاء الأولوية للشعب السوري. وهذا هو السبب الذي اقتضى إنشاء المجلس. وذلك وحده ما يجعل المجلس يحظى بتقدير كبير من جانب جميع المواطنين ذوي النوايا الحسنة والأعضاء في الأمم المتحدة.

وإذ نشهد عدم توافق الآراء وإخضاع مصالح الشعب السوري لمصالح متنافسة متعددة فإننا نفهم بشكل أعمق ضرورة إصلاح النظام المتعدد الأطراف ليكون وسيطا أكثر فعالية لصون السلام والأمن العالميين.

بناء على هذا الموقف، تعتقد كينيا اعتقاداً راسخاً بأن الحل الطويل الأمد للأزمة السورية يكمن في حوار سياسي شامل لأوسع طيف من الشعب السوري. بيد أننا نحذر وننوه بصورة ملحة إلى عدم مكافأة الجماعات الإرهابية وقادتها الذين تسببوا في هذه المعاناة والفظائع الهائلة خلال السعي إلى هذا الحوار الشامل عن طريق الاعتراف بهم سياسيا.

وتلاحظ كينيا اختتام الدورة الرابعة للجنة الدستورية التي عُقدت في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2020. والمطلوب الآن تعاون الأطراف على وجه السرعة في عملية الإصلاح الدستوري بوصفه أساسا لحل سياسي من شأنه أن يكون بمثابة حجر الزاوية للأمن. ونتطلع إلى الإحاطة القادمة التي تسلط الضوء على نتائج الدورة الخامسة للجنة الدستورية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنســـانية المثيرة للقلق، تشـــعر كينيا بقلق بالغ إزاء الهجمات المســـتهدفة والمستمرة على المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، فضلا عن العدد الكبير من الإصابات بمرض فيروس كورونا. وفي هذا الصـدد، نرى أنه ينبغي ألا يكون هناك أي قيد على إيصـال المعونة. ولهذا السبب، نحث على تعزيز التعاون بين الحكومة السورية والأمم المتحدة لتحسين دعم تقديم المساعدة الإنسانية عبر خطوط التماس وعبر الحدود من أجل الوصول إلى السكان المدنيين الذين تمس حاجتهم إليها.

وفي الختام، تكرر كينيا دعمها للحوار السياسـي الذي تقوده سورية وتملك زمامه. وما زلنا مقتنعين بأن النظام المتعدد الأطراف، ولا ســـيما مجلس الأمن، يجب أن يجد مزيدا من الســـبل لتوليد توافق الآراء والنهج التعاوني الذي يستحقه شعب سورية ويتوقعه العالم بأسره.

المرفق 9

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لصديقتي السفيرة كيلي كرافت كل التوفيق في مستقبلها الشخصي والمهني. إن عضويتنا في مجلس الأمن تداخلت لفترة قصيرة، ولكن فريقينا عملا بشكل جيد جدا في مختلف المحافل، كما يليق بحسن الجوار. أتمنى لك العزيزة كيلي حظاً سعيداً. وسوف نظل على اتصال.

أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام، مارك لوكوك، على إحاطتيهما.

ترحب المكسيك بالتقدم المحرز - وإن كان متواضعا - في الاجتماعات الأخيرة للجنة الدستورية، وتأمل أن يستمر إحراز تقدم في الدورة المقرر عقدها في الأسبوع المقبل بشأن تحديد المبادئ الدستورية، وأن يتسنى المضي قدما في صياغة دستور جديد.

وننوه بجهود المبعوث الخاص بيدرسن لكفالة مشاركة المجتمع المدني في اللجنة، ولا سيما المرأة. وتعتقد المكسيك اعتقادا راسخا أن قيادة المرأة ومشاركتها الجوهرية أمران أساسيان لبناء السلام.

كما ندعو إلى مضاعفة الجهود وإحراز تقدم في مجالات أخرى لصالح الانتقال السياسي، مثل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، والإفراج من جانب واحد عن المحتجزين، وتوضيح الحقائق المتعلقة بالمفقودين.

إن النزاع السوري، كما ذكر هنا، لا يمكن حله بالوسائل العسكرية. والطريقة الوحيدة لمعالجته هي من خلال المشاورات والحوار السياسي الذي تيسره الأمم المتحدة، وبدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين. ولذلك، نرحب بإعلان العلا، الذي أكد فيه مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جديد دعمه لتلك العملية السياسية، على أساس القرار 2254 (2015).

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تدلي فيها المكسيك ببيان بشأن هذه المسألة بصفتها عضوا في مجلس الأمن، فإننا نريد أن ننوه بعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وجميع وكالات الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان الذين ساهموا في معالجة هذه الأزمة الإنسانية.

بيد أن الحالة الإنسانية لا تزال تتدهور. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) إلى تفاقم حالة كانت خطيرة بالفعل، ولكنها أصبحت الآن أكثر خطورة، حيث يبلغ الآن عدد السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية من أجل العيش حوالي 13 مليون نسمة. ونظرا لجسامة التحدي الإنساني، أود أن أبرز ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بالحالة الغذائية الحرجة، أدى عقد من النزاع إلى مواجهة أكثر من 9 ملايين شخص لانعدام الأمن الغذائي. ومن الضروري تقديم المساعدة الإنسانية من مختلف وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى للحيلولة دون زيادة تدهور هذه الحالة. ويجب وصول جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والشحنات الإنسانية من دون قيود، ويجب ألا يخضع لأي تأخير بيروقراطي بلا داع.

ثانيا، فيما يتعلق بأثر فصـــل الشـــتاء وحالة المشـــردين، لا يزال هناك نقص في الســـكن اللائق والحماية اللازمة، رغم الجهود المبذولة، مما يزيد من إعاقة الأحوال المعيشـــية للســـكان. ومخيمات، مثل الهول، تقطنها أســـاســـا النســـاء والأطفال الذين يلجأون في غياب الحماية الكافية إلى ممارســـات غير آمنة تسببت بالفعل في حوادث مؤسفة للغاية. الحرائق مثال على ذلك.

ثالثا، فيما يتعلق بالزيادة في حالات كوفيد -19، يجب تزويد العاملين الطبيين بمعدات الوقاية الشخصية، وفي الوقت المناسب، يجب أن يحصل العاملين الطبيين وجميع السكان السوريين على اللقاحات. وندعو مرة أخرى جميع الدول إلى زيادة التعاون، وفقا لقرار الجمعية العامة 74/274، لكفالة الحصـــول العادل على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية. تلك هي أفضـل طريقة للتصـدي للجائحة. من حق الشـعب السوري الحصول على أعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية.

ومن الأمثلة على أهمية إبقاء جميع القنوات مفتوحة لإيصـــال المســـاعدة الإنســـانية، توزيع معدات الوقاية الشـخصـية على العاملين الصـحيين، فضـلا على الأغذية وإمدادات الحماية لموسـم الشـتاء. وإذا لزم الأمر، ينبغي فتح المزيد من المعابر، مثل باب الهوى، بهدف أساسي هو إنقاذ الأرواح.

هذه ليست مسألة جغرافية سياسية. وتدعو المكسيك جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى منع تسييس تقديم المســاعدة الإنســانية، التي يحتاجها الشــعب الســوري بشــكل عاجل، وإلى الحيلولة دون منع وصــول المساعدة عن عمد إلى وجهتها.

المرفق 10

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

في الإحاطات المختلفة التي قدمها السيد غير بيدرسن والسيد مارك لوكوك إلى مجلس الأمن، أعربا بإخلاص عن الأمل، ولكنهما أعربا أيضـــا عن الإحباط بل وخيبة الأمل إزاء الحالة في ســورية. إن البيانين اللذين أدليا بهما للتو لا يخرجا عن هذا الإطار.

إن موقف بلدي، النيجر، فيما يتعلق بالأزمة الســـورية لا يزال ثابتا. بالنســـبة لنا، يجب أن يتم التوصـل إلى حل للأزمة على أسـاس سـياسـي وليس عسـكري، وفقا لعملية شـاملة للجميع يقودها السـوريون أنفسـهم. ولذلك، نعتقد أنه يجب علينا أن ندعم بقوة المبعوث الخاص في جهوده الدؤوبة لتعزيز الحوار والثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية وإعادة العملية السياسية إلى مسارها، وفقا للقرار 2254 (2015).

ولهذا السـبب يسـر وفدي أن أعمال اللجنة الدسـتورية قد اسـتؤنفت بعد عدة أشـهر من التوقف. ونأمل، في الاجتماعات القادمة، أن يشـارك جميع أعضـاء اللجنة في المفاوضـات بحسـن نية، سـعيا إلى الحلول التوفيقية اللازمة لوضع سورية على طريق السلام والأمن.

ولا يزال وقف الأعمال العدائية شـرطا أسـاسـيا لإحراز تقدم ملموس في حل الأزمة في سـورية. ولا يزال اسـتمرار القتال والقصـف واسـتخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصـنع مصـدر قلق حقيقي لنا. ولذلك، يدعو وفدي الأطراف المعنية إلى احترام الالتزامات التي قطعت في مختلف الاتفاقات من أجل تحقيق وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

كما نؤيد دعوات الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى وقف إطلاق النار على الصـــعيد الوطني في ســـورية من أجل تهيئة الظروف اللازمة لنجاح العملية الســـياســـية، ولتحقيق فعالية مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، الذي يتزايد انتشاره بشكل كبير في البلد.

وعلى الصـعيد الإنسـاني، من الواضـح أنه يجب إدخال تحسـينات كبيرة على آلية إيصـال المسـاعدة الإنسـانية في جميع أنحاء الأراضـي السورية. وفي الوقت الذي لا يزال فيه الشعب السوري يعاني من الآثار المشـتركة للضـائقة الاقتصـادية والزيادة في حالات مرض فيروس كورونا، يجب تبسـيط الإجراءات في معبر باب الهوى وبين خطوط المراقبة للســماح بتعجيل إيصــال المســاعدات الإنســانية، بما في ذلك الإمدادات والمعدات الطبية التي تشـتد الحاجة إليها، إلى نظام الرعاية الصـحية السـوري من أجل التصـدي للجائحة. ويكرر وفد بلدي نداءه إلى جميع الأطراف كي تفي بالتزاماتها لحماية المدنيين والسـماح بالوصـول السـريع والآمن ومن دون عوائق لجميع العاملين في المجال الإنســـاني المعنيين بتقديم المســـاعدة إلى ملايين المحتاجين الذين غالباً ما تكون حياتهم في خطر.

وبالمثل، لا يزال النيجر يشـعر بالقلق إزاء محنة العديد من النســاء، بل والأطفال، الذين احتجزوا تعسـفاً في كلا المخيمين. وندعو أطراف النزاع إلى احترام حقوق الإنسـان وتبادل المعلومات بشـأن مصـير هؤلاء المحتجزين.

ونؤيد النداءات التي وجهها الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى إطلاق سـراح المحتجزين على نطاق واسع ومن جانب واحد، فضـلاً عن اتخاذ إجراءات هادفة بشأن حالة المفقودين. ولا شك في أن ذلك سيسهم

في تخفيف حدة الحالة العامة، ويمكن أن يســـاعد إلى حد كبير في تعزيز التقدم الذي نتوقعه جميعاً نحو التوصل إلى حل ناجح للأزمة السورية.

وفي الختام، يحث وفد بلدي أعضـاء المجلس على أن يضـعوا في اعتبارهم دائماً الظروف الصـعبة التي يعيشها الشعب السوري عند النظر في الجوانب المتعددة لهذه الأزمة، التي استمرت طويلاً.

إن للجمهوريـة العربيـة الســـوريـة الحق، مثلها مثل جميع الدول التي تواجـه الإرهاب، في حمايـة سيادتها ومكافحة الجماعات الإرهابية بلا هوادة والتي تسعى لاستغلال الأزمة الصحية الحالية لإعادة تجميع صفوفها واستعادة ما فقدته من أراض، متجاهلة دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار خلال زمن الجائحة هذا. وبطبيعة الحال، يجب أن يتم هذا الكفاح وفقاً للقانون الدولي الإنساني، الذي يكفل بصفة خاصة حماية المدنيين الأبرياء ووصولهم إلى المساعدة الإنسانية.

المرفق 11

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أُقدّم هذا البيان بالنيابة عن المشاركين في صياغة القرارات بشأن الملف الإنساني السوري: أيرلندا والنرويج. ونود أن نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، والمبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطتيهما اليوم.

نجتمع اليوم في أول جلسة لمجلس الأمن لعام 2021 بشأن الحالة الإنسانية في سورية. لقد مرت قرابة 10 سنوات منذ بدء النزاع. وبعد أن طوينا صفحة عام 2020، ما زلنا نشهد حالة إنسانية بالغة الصعوبة في جميع أنحاء البلد. وسيجسد دورنا بوصفنا المشاركين في صياغة القرارات بشأن الملف الإنساني مشاركة طويلة الأمد في الاستجابة الإنسانية في سورية. وسيكون الهدف العام هو كفالة استمرار وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين، بكل الوسائل والطرائق اللازمة، تمشياً مع المبادئ الإنسانية.

لقد ارتفع العدد الإجمالي للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية من 11 مليون شخص إلى رقم قياسي بلغ 13 مليون شخص خلال العام الماضي. ولا تزال الأزمة الاجتماعية والاقتصادية تتدهور إلى مستويات كارثية جديدة. وقد شهدنا في جميع أنحاء البلد زيادة في أسعار المواد الغذائية وتدهوراً في نقص الوقود واستمراراً في فقدان سبل العيش - وكلها تتفاقم بسبب مرض فيروس كورونا. وعلى الأرجح، يواجه أكثر من نصف سكان سورية الآن انعدام الأمن الغذائي.

ويساورنا القلق لأن عدد الحالات المبلغ عنها من مرض فيروس كورونا ما زال في ارتفاع، مما يترك أثراً مدمراً على النظام الصحي الذي هُدّم بالفعل. ومع محدودية القدرة على الاختبار أو انعدامها، فإن مؤشرات مثل نسبة الوفيات لا تترك مجالاً للشك في أن انتقال العدوى على نطاق المجتمع المحلي بات واسع الانتشار. ومن الأهمية بمكان أن يتلقى نظام الرعاية الصحية السوري الدعم اللازم لمكافحة الجائحة، بما في ذلك الحصول المنصف على اللقاحات. وغني عن القول إننا نقدم دعمنا الكامل لجهود منظمة الصحة العالمية.

إن وجود إمدادات المياه النظيفة وغير المنقطعة ضروري في جميع الحالات، ولكن ذلك يكتسي أهمية أكبر في خضم الجائحة. ويساورنا قلق عميق إزاء التقارير المتجددة عن الأعطال في محطة مياه علوك، مما يحرم أكثر من نصف مليون شخص من الوصول إلى مصدر المياه الرئيسي. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تلتزم بالتسوية وأن تدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل مستدام.

جاء فصل الشتاء في وقت متأخر، ولكنه ضرب بقوة. ويعاني الناس الآن البرد والجوع في جميع أنحاء سورية. إن أثر ذلك على أكثر من مليوني شخص من النازحين الذين يعيشون في ملاجئ طوارئ غير ملائمة أثر فاجع. وقد لقي العديد من الأطفال حتفهم بشكل مأساوي في حرائق الخيام بينما كانت العائلات تحاول الحفاظ على التدفئة. ونتابع بقلق العواصف الشتوية في شمال غربي البلد، والتي يقال إنها أكبر عواصف حتى الآن هذا الموسم. وتفيد التقارير بأن الأمطار الغزيرة التي هطلت في المناطق الغربية من محافظتي حلب وإدلب في شمال غربي سورية ألحقت أضراراً بمواقع النازحين. وتشير التقارير إلى أن ما لا يقل عن 200 41 شخص قد تضرروا وأن ما لا يقل عن 62 مخيماً قد تضررت أو دمرت بسبب العاصفة. ونطالب بالإسراع في زيادة جهود الإغاثة للأطفال والأسر في المناطق المتضررة.

إن احتياجات السوريين للحماية تتزايد. وفي وقت سابق من هذا الشهر، تلقينا مرة أخرى أنباء مفجعة عن مقتل أطفال في حوادث ناجمة عن ذخائر غير منفجرة في أماكن مثل درعا ودير الزور. ولم يكونوا الأوائل، ولن يكونوا الأخيرين. إن العمل الشاق لإزالة الألغام لأغراض إنسانية لم يكد يبدأ. وهذا يدل أيضاً على الحاجة إلى تكثيف الجهود في مجال التوعية بمخاطر الألغام في جميع المناطق المتضررة.

وتؤكد تقارير الأمين العام على الاحتياجات الإنسانية الهائلة والمتزايدة التي تواجه السوريين. تواصل الأمم المتحدة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية الشريكة تقديم واحدة من أكبر الاستجابات الإنسانية في العالم، حيث تصل إلى 7,4 مليون شخص في المتوسط كل شهر في جميع أنحاء سورية. وتُظهر الاستجابة المستمرة الحاجة إلى ضمان اتباع نهج مبدئي إزاء المساعدة الإنسانية والحماية، للوصول إلى الناس في جميع أنحاء البلد.

وفي حين أن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية لا تزال صعبة، فقد أحرز بعض التقدم في بعض مناطق البلد خلال العام الماضي. ونأمل أن نرى ذلك التطور مستمراً في عام 2021. وتؤكد التقارير الأخيرة التي قدمها الأمين العام والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية أن الدعم عبر خطوط التماس الموجه إلى الشمال الشرقي لا يصل إلى السكان على نطاق كاف لتلبية احتياجاتهم. ولذلك ندعو جميع الأطراف المعنية إلى تيسير زيادة الدعم عبر الخطوط. وفي الشمال الغربي، وبفضل جهود الأمم المتحدة وشركائها، يواصل معبر باب الهوى القيام بدور لا غنى عنه في إيصال المعونة إلى 3 ملايين شخص من المحتاجين.

وفي الختام، أود أن أشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني والطبي على جهودهم الدؤوبة. وندعو جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وحماية أولئك الذين يخاطرون بحياتهم بينما ينقذون الآخرين.

البيان الثاني للممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

سأدلي الآن ببعض الملاحظات الإضافية بشأن المسار السياسي بصفتي الوطنية.

إن الطريقة الوحيدة لوضع حد للتشريد والدمار والحاجة الإنسانية هي من خلال وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والتوصل إلى حل سياسي. وقد يتم تحقيق انتصارات عسكرية في ساحة المعركة، ولكن الحل السياسي الدائم والشامل هو وحده الكفيل بوضع حد لمعاناة الشعب السوري والحيلولة دون تجدد النزاع وعدم الاستقرار. وستبذل النرويج قصارى جهودها لدعم تسوية سياسية في سورية.

ونقدم دعمنا الكامل للمبعوث الخاص بيدرسن ومكتبه في جهودهما الرامية إلى تيسير تنفيذ القرار 2254 (2015). ويشمل ذلك العمل الحاسم للجنة الدستورية، فضلا عن المساعي الأوسع نطاقا لإنهاء النزاع وتحقيق السلام المستدام في سورية.

وفيما يتعلق باللجنة الدستورية، نرحب باستئناف الاجتماعات خلال الجزء الأخير من عام 2020 والجولات المقبلة من المحادثات المقرر عقدها في جنيف في الأسبوع المقبل. وللمرة الأولى، ستناقش الهيئة المصغرة للجنة المبادئ الدستورية. ونتطلع إلى مشاركة جميع الأطراف بحسن نية بشأن المسائل الجوهرية، بغية إيجاد أرضية مشتركة وتمهيد الطريق لبدء عملية الصياغة. إن الأطراف السورية بحاجة إلى دفع العملية الدستورية قدما. ويجب أن تكون العملية مملوكة للسوريين، بدعم قوي من جانب المجتمع الدولي ومجلس الأمن. وهذه فرصة لا ينبغي تفويتها.

لقد مر أكثر من خمس سنوات على اتخاذ المجلس القرار 2254 (2015). ونحث الأطراف وجميع الجهات الفاعلة على الإسهام في إحراز تقدم ملموس. ونؤيد دعوة المبعوث الخاص إلى تقييم وضع العملية السياسية من أجل إيجاد أفضل السبل الممكنة للمضي بها قدما. وبالإضافة إلى العمل الهام الذي تقوم به اللجنة الدستورية، نحتاج أيضا إلى بذل جهود أوسع نطاقا لمعالجة المجموعة الكاملة من القضايا، مع الشركاء الإقليميين والدوليين وجميع الأطراف بصورة بناءة.

ولا يزال القلق يساورنا إزاء عدد لا يحصى من الأشخاص الذين لا يزالون مفقودين أو محتجزين في سورية. وندعو جميع الأطراف إلى إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفيا – ولا سيما النساء والأطفال – وتسهيل عودتهم إلى أسرهم. لا يوجد تدبير لبناء الثقة أهم من هذا التدبير. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتحسين حماية الأطفال وضمان حقوقهم، بما في ذلك الحفاظ على سلامة المدارس والمرافق الصحية.

نحن نعلم من التجربة أن شمولية الجميع أمر حيوي لنجاح عمليات السلام، ولكي لا تكون التسويات السياسية عادلة فحسب، بل أكثر استدامة. وفي هذا الصدد، نشيد بالمبعوث الخاص على حواره عن كثب مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية، وعلى كونه من المدافعين بقوة عن المشاركة النشطة للمرأة، بمن في ذلك من مختلف الخلفيات، والمجتمع المدني الأوسع نطاقا في العملية الدستورية. والمشاركة المباشرة والمجدية للمرأة والمجتمع المدني في العملية السياسية أساسية لبناء سلام مستدام يكون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في صميمه.

أخيراً، اسمحوا لي أن أنتقل إلى تنظيم داعش. تذكرنا الهجمات الأخيرة التي وقعت في وسط سورية وشرقها، والتي أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا، بأن تنظيم داعش لا يزال يشكل تهديدا خطيرا، سواء بالنسبة لسورية أو للأمن والاستقرار الدوليين. ويجب أن نظل يقظين لوجوده وقدرته على النمو والإلهام لتنفيذ هجمات إرهابية خارج سورية والعراق. والنرويج ملتزمة بجهود تحقيق الاستقرار في كلا البلدين وبمواصلة دعمنا لمكافحة تنظيم داعش.

المرفق 12

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل: بالروسية]

قبل أن أنتقل إلى موضوع جلستنا، أود أن أشيد بالممثلة الدائمة للولايات المتحدة، كيلي كرافت، التي تحضر اليوم آخر جلسة لها في مجلس الأمن بتلك الصفة. وأود أن أشكرها على تعاونها وعلى الروح الودية التي أظهرتها على الرغم من خلافاتنا في المجلس، بما في ذلك بشأن موضوع اليوم. وأنا متأكد من أن السيدة كرافت تركت بصمتها على تاريخ مجلس الأمن وأسهمت في أعماله. وأرجو أن تتفضل بقبول تمنياتنا الصادقة بكل التوفيق والنجاح في جميع مساعيها في المستقبل. ونأمل ألا تنسى أصدقاءها في مجلس الأمن. سأنتقل الآن إلى ما أشارت إليه الممثلة الدائمة كرافت في بيانها على أنه النسخة الروسية من القصة السورية.

إننا ممتنون لغير بيدرسن ومارك لوكوك على ما قدما من معلومات عن الحالة في سورية.

ونرحب بأنه على الرغم من عامل فيروس كورونا والقيود المعروفة في ذلك الصدد، فإن الدورة الخامسة للجنة الصياغة التابعة للجنة الدستورية قد تقرر عقدها في 25 كانون الثاني/يناير في جنيف. وهذا يؤكد عزم وفد الحكومة على تحقيق الاستقرار وتسوية الحالة في البلد، رغم الاتهامات الموجهة إليه والضغوط الاقتصادية والسياسية والعسكرية من جانب الدول الغربية. ونعتزم دعم جهود الوساطة التي يبذلها السيد بيدرسن، ومع زملائنا في صيغة أستانا، تشجيع وفدي دمشق والمعارضة على العمل بصورة بناءة. لقد دأبنا على الدعوة إلى عدم التدخل في العملية السياسية التي يقودها ويُجريها السوريون أنفسهم، على النحو الذي نص عليه بشكل صريح القرار 2254 (2015). ومن غير المقبول تماما الحكم مسبقا على النتيجة أو فرض مواعيد نهائية مصطنعة. وبالمناسبة، فإن القرار 2254 (2015) لا يتطرق إلى الانتخابات المقبلة وليس له أي تأثير عليها.

وعلى الرغم من استقرار الحالة في سورية، فإن مخاطر التصعيد لا تزال قائمة. ونلاحظ درجة التوتر العالية، ولا سيما في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة - إدلب، ومنطقة الفرات، والتنف. ولا يزال إرهابيو هيئة تحرير الشام يقصفون المراكز السكانية ومواقع الجيش السوري ويواصلون ممارسة مضايقة المدنيين وتنفيذ عمليات الإعدام وإثراء أنفسهم بشكل غير قانوني. لقد حدثت زيادة في خلايا تنظيم داعش في منطقة الفرات، وكذلك في الاشتباكات بين الوحدات والقبائل الكردية وفيما بين مختلف القوى الكردية. كما ندين الغارات الجوية الإسرائيلية على الإقليم، مما يهدد استقرار المنطقة بأسرها.

ومن المخيب للآمال أن تفرض الدول الغربية جزاءات على وزير الخارجية السوري فيصل مقداد. إن هذا الإجراء يدل على عدم رغبة الغرب في البحث عن حل دبلوماسي للأزمة السورية التي تسبب فيها إلى حد كبير.

وفيما يتعلق بالعنصر الإنساني للملف السوري في مجلس الأمن، دعونا نركز على الجوانب الرئيسية التي تتطلب حلا عاجلا.

إن العد التنازلي لتشغيل آلية عبور الحدود لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية يتسارع. لقد قلنا مرارا وتكرارا إن عمل الآلية يثير العديد من التساؤلات بسبب افتقارها إلى الشفافية وعدم خضوعها للمساءلة

– وبقدر أكبر لأن حصـــة شــحنات الأمم المتحدة الإنســانية من خلالها في إطار الحجم الإجمالي للمعونة الإنسانية المقدمة من تركيا ضئيلة للغاية.

وفي ظل هذه الخلفية، من غير المشـــجع بالطبع أنه، منذ ما يقرب من عام الآن، لم تتحرك أية قافلة للمساعدات الإنسانية إلى إدلب عبر خطوط التماس. وقال السيد لوكوك إن الأطراف لا يمكنها الاتفاق بشــأن هذه القافلة. وأريد أن أصــحح له. لقد أوفت دمشــق بالتزامها بالموافقة على المهمة، بعد أن أصــدرت تصـريحاً في نيسـان/أبريل. والطريق إلى المنطقة المحصـورة مفتوح. ما الذي يمنع ما يسـمى بــــ "الأطراف الأخرى" من التعاون؟ إننا نطرح هذا الســؤال مرارا وتكرارا لأننا لا نفهم معنى إعلان الالتزام بشــأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني وتيسير المساعدة الإنسانية الذي وقعت عليه الجماعات المسلحة – الإرهابيون، في الواقع، الذين صنفهم مجلس الأمن على هذا النحو – تحت رعاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ولم نسمع أي شيء من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن تلك الوثيقة. ونود أن نسمع منهم أخيرا.

وأود أن أتناول مسألة المشـاركين الجديدين في القيام بالصـياغة بشـأن الملف الإنسـاني السـوري – وفدي أيرلندا والنرويج. . ينبغي ألا يحتذيا بمثال ســـلفيهما ونركز فقط على الآلية العابرة للحدود. فلن يطول الوقت قبل أن نواجه مرة أخرى بمسألة ما إذا كان من الضـروري تمديدها. وستدور عجلة العاطفة والمشـاعر بتصــاعد أسـرع، ولكن من جانب واحد كما هو متوقع. ومرة أخرى، سـتبقى الأغلبية صـامتة إزاء عدم إحراز تقدم في إيصال المساعدات من دمشق إلى إدلب.

إن موقفنا واضــــح جدا: فالآلية العابرة للحدود، التي أنشـــئت كأداة مؤقتة في عام 2014، قد عفا عليها الزمن، وهي تواصل تقويض سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ولم تعد الجمهورية العربية السورية البلد الذي مزقه الإرهاب كما كانت عندما بدأت الآلية عملها لأول مرة. فإعادة إعمارها جارية، كما إن الحكومة سهلت إيصـال المعونة من داخل البلد بكل وسيلة ممكنة. ويكفي أن نذكر المسـاعدات الإنسانية التي تقدمها منظمة الصـحة العالمية إلى الشمال الشرقي وحده– أكثر من 90 في المائة من المساعدات يتم توزيعها في مناطق لا تسيطر عليها دمشق.

ويجب استعادة سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. إننا ندعو زملاءنا الأيرلنديين والنرويجيين، وكذلك جميع أعضــاء المجلس الآخرين، إلى إبداء حيادهم والنظر إلى الحالة من ذلك المنظور. إن انتقاد موقفنا من الآلية العابرة للحدود يبدو تجديفيا في وضـــع تؤخر فيه الإمدادات إلى إدلب من دمشـــق تحت ذرائع زائفة وغير مفهومة.

ولا يســـعني إلا أن أذكر موضـــوع التدابير التقييدية الانفرادية غير القانونية – بعبارة أخرى، الجزاءات. وقـد وجهنـا الانتبـاه، خلال اجتمـاع مجلس الأمن المعقود في كـانون الأول/ديســـمبر (انظر S/2020/1257)، إلى المبادئ التوجيهية المناهضــــة للجزاءات خلال فترة جائحة فيروس كورونا، التي أصــدرتها، في 10 كانون الأول/ديسـمبر، ألينا دوهان، مقررة الأمم المتحدة الخاصــة المعنية بالأثر السـلبي للتدابير القسـرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسـان. وهذا الدليل هو في الأسـاس ملخص لجميع المشـاكل التي يواجهها العاملون في المجال الإنســـاني في ســـورية. فالحوار معهم هو الذي وفر الأســـاس لإعداد هذه الوثيقة.

وســـأكتفي بذكر ما يلي باعتباره أحد أوضـــح الأمثلة على الصـــعوبات التي يواجهها الســـوريون العاديون. وبقدر ما يبدو أنه أمر مناف للعقل، فإن استبعاد المصرف المركزي السوري من نظم الدفع الدولية

والاستخدام المزدوج المحتمل للسلع الإنسانية يمنع الحكومة السورية من شراء اختبارات التفاعل البوليميري المتسلسل ومعدات الوقاية الشخصية والمحاقن، وليس ذلك فحسب، بل حتى معجون الأسنان، وهو أمر قد يبدو من قبيل العبث تماما. كما إن القيود المفروضة على استخدام المنصات الإلكترونية التي لا يمكن الوصول إليها على الأراضي السورية، تسهم أيضا في الصعوبات التي تواجهها سورية. فعلى سبيل المثال، في غياب العدد الكافي من الموظفين الطبيين، تُعاق الاستشارات الطبية للمرضى والتطبيب عن بعد، الأمر الذي يفخر به العالم الحديث. ويحرم أطفال المدارس من فرصة الدراسة على الإنترنت من المنازل.

وفي السياق نفسه، يجدر تسليط الضوء على حق السوريين في الحصول على لقاح فيروس كورونا. إن ضغط العقوبات الممارس على سورية يحد بصورة كبيرة من قدرة سكان الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة على حماية أنفسهم من هذه الجائحة. والأسباب هي نفسها: فالإدراج في القوائم السوداء لمنتهكي الجزاءات يثبط عزيمة المقاولين المحتملين.

ولا بد من القيام في أقرب وقت ممكن بكسر هذه الحلقة المفرغة التي حوصر فيها السوريون العاديون. ومن غير المقبول أن توسم الحكومة وتتهم بالتقاعس في الوقت الذي يعزل فيه البلد تماما عن العالم الخارجي والاتصالات التجارية والمعاملات المالية. فسورية لها حق مشروع في التنمية المكتفية ذاتيا، وتبذل دمشق كل ما في وسعها في ظل الظروف الصعبة الحالية للحفاظ على اقتصادها من الانهيار.

وأذكّر الزملاء بأن شمال شرق سورية المحتل غني ليس بالمحروقات فحسب، ولكن عائدات بيعها لا تتدفق إلى الخزينة السورية بل إلى مكان آخر. وفي غضون ذلك، تعاني سورية من أضرار بيئية لا يريد أحد أن يحاسب عليها، والأمم المتحدة صامتة ببساطة. والسلطة القائمة بالاحتلال هي المسؤولة. وشمال شرق الجمهورية العربية السورية، الذي كان سلة الغذاء – لا للبلد فحسب بل كذلك للمنطقة – هو الآن معزول كذلك عن الاقتصاد الوطني. وفي حين تفيد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن حدوث زيادة كبيرة في إنتاج المحاصيل في عام 2020، يتزايد معدل الجوع في البلد. فهل يصح في هذه الحالة إلقاء اللوم على دمشق التي تعاني من مشاكل في إطعام مواطنيها لأنها محرومة من مواردها الوطنية؟

وبقدر ما قد يرغب بعض الزملاء في رؤية دعاية روسية أو سورية في المواضيع المتصلة بالجزاءات، فإن هذه المسألة تثار بشكل متزايد في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى وثائق المقرر الخاص ودعوات الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر، اعترف المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، أحمد المندري، صراحة خلال جلسة إحاطة بأن العقوبات تؤثر سلبا على جميع جوانب الحياة في سورية، بما في ذلك الرعاية الصحية.

ولا يسعنا إلا أن نوجه سؤالا للسيد لوكوك في ذلك الصدد. فقد قال بشكل عاطفي، خلال الاجتماع الذي عقده المجلس بشأن اليمن في 14 كانون الثاني/يناير (انظر S/2021/56)، أن الحصول على إعفاءات إنسانية لن يحل مشكلة إيصال الإمدادات إلى ذلك البلد، وأن الإعفاءات، وإن سمحت بإيصال السلع، فإن الأسعار ستكون مرتفعة جدا. وقال إنها تثير قلقا بالغا في سياق اليمن لأنها تحد بشدة من قدرة العاملين في المجال الإنساني في الميدان. إننا نقدر صراحته وشجاعته في ذلك الصدد. ما الفرق بين الحالة في اليمن والحالة في سورية؟ نفس الاختلالات التي تسبب الإذلال، ونفس إجراءات حجب الحسابات المصرفية، ونفس الخوف من أن يقع المصدرون تحت طائلة العقوبات الثانوية، ونفس الارتفاع في أسعار الوقود المصحوب بشح متزايد. هل ينبغي لنا أن نتحدث عن هذا الأمر في سياق سورية فقط إذا بدأ الناس

يتضـــــورون جوعا على نفس النطاق الذي يحدث في اليمن؟ إن هذا نهج انتقائي في التعامل مع مجريات الأحداث في البلدان. ونحن نعول على الســـيد لوكوك لكي يتخذ موقفا مبدئيا بشـــأن ســـورية كما فعل بشأن اليمن.

وأخيرا، أود أن أطرح سؤالا على السيد لوكوك مرة أخرى. في كانون الأول/ديسمبر 2020، ستنتهي خطة العمل الخاصــة بسـورية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المسـتدامة. وسـيكون من المفيد معرفة المرحلة التي بلغتها عملية إعداد الصــيغ الجديدة لهذه الوثائق. وعلاوة على ذلك، في سـياق تنسـيق الجهود الإنسانية وتعزيز التنمية – وهو ما يشير إليه البعض بكلمة "صلة (nexus)"، وإن تكن تلك التسمية غير واضــحة تماما بالنسـبة لنا – ونظرا للاتجاه المتزايد لعودة اللاجئين السـوريين إلى ديارهم، فإن مســألة إعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية في سورية – المستشفيات والمدارس والإسكان – تزداد حدة.

وفي ذلك الصدد، نود مرة أخرى أن نشدد على أن فرض شروط سياسية على عمل الأمم المتحدة لصالح التنمية في سورية أمر غير مقبول . فينبغي لنا أن نسترشد بالاحتياجات الحقيقية للسوريين وأولويات الحكومة، على النحو المبين في المعايير المتفق عليها للمســـاعدة التي تقدمها الأمم المتحدة. وينبغي لنا أن نتذكر الوثيقة الداخلية "معايير ومبادئ مساعدة الأمم المتحدة لسـورية"، التي تضـمنت أطروحة غير مقبولة بشـــأن شـــروط المســـاعدة، وينبغي لنا أن ننطلق من الافتراض أن الأمم المتحدة، في الواقع، تبقى محايدة ومستقلة. وتشير هذه الوثيقة كذلك إلى عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. ونود أن نسأل السيد لوكوك عن معاييرها وما أحرزته من تقدم، لأننا نفهم أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عضو فيها.

البيان الثاني للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

أولا وقبل كل شـــيء، أود أن أبدأ بالقول إنه يفترض أن أقدر الدرس الذي قدمه إلي ممثل المملكة المتحدة عن الأخلاق. كما إنني تحققت من طول مداخلته؛ حيث اســـتغرقت خمس دقائق و 57 ثانية. غير أنني أود أن أذكره بأنه يتكلم بالإنكليزية ولا يحتاج إلى ترجمة شـفوية. ولو كنت قد تكلمت بالإنكليزية، لكنت اختصرت بياني ربما في ثلاث دقائق. ولكنني احترم المترجمين الفوريين، الذين يتعين عليهم أن يواكبوا سرعة بياني ويترجموه. ومع ذلك، أود أن أعتذر له عن سرقة وقته الثمين. وإذا ما حكمنا عليه من حقيقة أنه غادر، فإنه كان في عجلة من أمره فعلا. ولكن يبدو لنا أن ذلك لم يكن السـبب الوحيد. فيبدو أن بعض أجزاء بياننا لم تكن مرضية بصفة خاصة لممثل المملكة المتحدة.

وفيما يتعلق بفكرة الفصل بين الجلسات السياسية والإنسانية بشأن سورية، على حد علمنا، فإنها بالفعل في برنامج شباط/فبراير. فلنتوصـل إلى تفاهم إذن. عندما تكون أمامنا سـورية السـياسـية على جدول الأعمال، نتكلم عن سـورية السياسية. وعندما تكون أمامنا سـورية الإنسـانية على جدول الأعمال، نتكلم عن سـورية الإنسـانية. لا نخلط بين الاثنين، كما كان الحال في كثير من الأحيان في جلسـاتنا السـابقة، عندما أصـــبح من غير الممكن عمليا التمييز بين الملفات الســياســية والإنســانية المتعلقة بسـورية، وفقا لبيانات بعض زملائنا.

والآن، وبخصـوص تعليق السـيد لوكوك، فإنني لا أسـميه إجابة على سـؤال تكرمتُ بطرحه عليه بالأمس. فإن لم يكن بمقدوره التعليق بشـكل أكثر تعمقا على الإطار الاسـتراتيجي لسـورية، فإنني أقترح أن ندعو إلى جلستنا المقبلة بشأن سورية مقدم إحاطة آخر أكثر إلماما بتلك المسألة.

وفيما يتعلق بالمقارنة بين اليمن وســـورية، لا أوافق على أن الحالتين تختلفان. وعلى الرغم من أن وزارة خارجية الولايات المتحدة لم تدرج ســـورية على القائمة، فإن العقوبات المفروضـــة على ســـورية لا تقل ضررا عن العواقب المترتبة على قرار تلك الوزارة بشأن اليمن.

المرفق 13

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كينغ

أشكر وكيل الأمين العام لوكوك والمبعوث الخاص بيدرسن على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات عادةً.

لا تزال الأزمة الإنسانية في سوريا وما نتج عنها من كساد اقتصادي مصدر قلق عميق. ومع انخفاض قيمة الليرة السورية يزداد انعدام الأمن الغذائي ونقص السلع الأساسية الأخرى مما يضع الشعب السوري في موقف محفوف بالمخاطر. ولذلك تظل المعونة الإنسانية شريان حياة بالغ الأهمية بالنسبة للملايين، خاصة لأولئك الذين يقيمون في مخيمات مكتظة للمشردين داخليا، ولا سيما في أشهر الشتاء القاسية ونظرا لجائحة مرض فيروس كورونا. وبالتالي، فإن وصول المعونة – الذي تيسره الآلية العابرة للحدود، فضلا عن طرائق أخرى لا غنى عنها – أمر حيوي للاستجابة الإنسانية. بيد أنه لا يزال يتطلب زيادة وتعزيزا كبيرين لضمان حصول من هم في حاجة إلى الدعم عليه وفقا للمبادئ الإنسانية وبطريقة آمنة ومستدامة ودون عوائق وفي الوقت المناسب.

وقد شبّه السيد بيدرسن تضافر الظروف في سوريا بتسونامي بطيء. ويرتبط فرض تدابير قسرية انفرادية ارتباطاً جوهرياً بمسألة الانكماش الاقتصادي والاجتماعي في سوريا. وما زلنا ندعو إلى رفع تلك التدابير التي تتعارض مع القانون الدولي علاوة على أنها تقوض أيضا قدرة البلد على مكافحة الجائحة.

وتتطلب حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية ومواصلة الاستجابة الإنسانية بطريقة فعالة، الوقف الفوري للأعمال العدائية على الصعيد الوطني على النحو الذي دعا إليه المبعوث الخاص. وليس ثمة حل عسكري للنزاع، ونحث الأطراف بقوة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والاحترام الكامل لوقف إطلاق النار في الشمال الغربي في البلد. وفي حين ندرك التهديد الكبير الذي تشكله آفة الإرهاب، فإننا نذكّر الأطراف بأنه يجب أن تمتثل جميع الأنشطة العسكرية لمكافحة الإرهاب للمبادئ الراسخة للقانون الدولي. وينبغي أن يوجه التمييز والتناسب والحذر جميع أنشطتنا.

ولا يزال يتمثل الحل المستدام الوحيد للنزاع الذي طال أمده وللأزمة الإنسانية المصاحبة له في عملية سياسية شاملة بقيادة سوريا والسوريين تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. وسعيا إلى تحقيق هذا القرار الدائم والمستمر، لا يزال عمل اللجنة الدستورية يشكِّل عنصرا أساسيا. ولذلك، نواصل تشجيع جميع الأطراف على التفاوض بروح من التوافق لإحراز تقدم ملموس خلال الدورة الخامسة المقبلة. كما نؤكد من جديد دعمنا للجهود الحثيثة التي يبذلها المبعوث الخاص في ذلك الصدد.

ويتطلب الحفاظ على قدرة العملية السياسية على البقاء أيضا اتخاذ تدابير بناء الثقة الهادفة لتعزيز حسن النية وتيسير المصالحة. وبالتالي، لا بد من معالجة المسائل المعلقة ذات الصلة بالمحتجزين والمفقودين على وجه السرعة لتشجيع إحراز مزيد من التقدم.

وفي الختام، نناشد المجتمع الدولي اتخاذ خطوات عملية لمساعدة سوريا على استعادة السلام والاستقرار. وتشمل هذه الخطوات سحب جميع القوات الأجنبية غير المأذون لها، في احترام لسيادة سوريا ووحدتها وسلامة أراضيها والمساهمة في إعادة إعمار سوريا، حيث أن استعادة البنية التحتية الحيوية للبلاد ستساعد بلا شك في التخفيف من حدة الوضع الإنساني العام. ويجب أن يظل رفاه الشعب السوري في طليعة جميع الإجراءات المتخذة لأنه ما زال يعاني من عواقب النزاع.

المرفق 14

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

أودّ الآن أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية، ممثّلا لتونس.

أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ، لوكوك، والمبعوث الخاص إلى سوريا، بيدرسن على إحاطتيهما.

ترحّب تونس باستعادة وتيرة أعمال اللجنة الدستورية الميسّرة من الأمم المتحدة، من خلال برمجة الجولة الخامسة من مباحثات اللجنة بداية الأسبوع القادم بجنيف، وذلك إثر انعقاد أشغال جولتها الرابعة أواخر السنة المنقضية.

ونتطلّع إلى أن تسهم هذه الجولة في ضمان استمرارية أعمال اللجنة الدستورية وهيئتها المصغّرة، وأن تمكّن من التقدّم في بلورة المبادئ والأسس الدستورية.

وفي هذا الإطار نحثّ الأطراف السّورية على التحلّي بالمرونة والتركيز على القواسم المشتركة من أجل تيسير إيجاد أرضيّة توافقيّة حول مضامين الدستور ودفع المسار السياسي الموسّع وفقا لقرار مجلس الأمن 2254 (2015). كما نثني على الدور النّشط للمرأة السّورية في دفع مسار التسوية الشاملة.

وكما لمسنا من خلال إحاطة السيد مارك لوكوك، فإنّ الوضع الإنساني في سوريا لايزال يبعث على الانشغال العميق، ويساورنا القلق بشأن تدهور الأوضاع المعيشية للسوريين في ظل استفحال الأزمة الاقتصادية وتداعيات جائحة كوفيد 19. كما أن تردّي الأمن الغذائي والمائي من شأنه مفاقمة الوضع وتعميق معاناة الشعب السوري، إضافة إلى عرقلة جهود تطويق الجائحة.

وبالتالي، فإنّه من الضروري معالجة مختلف عوامل الأزمة ومحرّكات عدم الاستقرار لمنع مزيد تردّي الأوضاع. وفي هذا السياق نجدّد التأكيد على أولويّة التّرتيبات التالية:

أوّلا: تثبيت وقف إطلاق النار الذي يمثّل ضرورة عاجلة وهدفا على المدى الطويل أيضا، لا سيّما في ظلّ تزايد مستوى التوتّر والعنف والإرهاب في الفترة الأخيرة في عدة أرجاء من سوريا.

ونجدّد التأكيد في هذا السياق على ضرورة العمل على استعادة التهدئة الشاملة من أجل إيجاد الظروف الموضوعية لتحسين الوضع الإنساني وخلق البيئة الآمنة والمحايدة والمستقرة الضرورية لدفع المسار السياسي. ونحثّ كافة الأطراف على ضبط النفس والالتزام بمقتضيات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والعمل على ضمان حماية المدنيين والمنشآت المدنية والطبية والعاملين في الحقل الطبي والإنساني.

وبالموازاة مع ذلك، تشدّد تونس على أهمّية المكافحة الفعليّة والجماعيّة والمنسّقة وفقا للقانون الدولي للتنظيمات الإرهابيّة المُدرجة على قوائم مجلس الأمن، باعتبارها ركيزة أساسية من مرتكزات أي حل سياسي طويل الأمد للأزمة السورية، وضرورية لاستعادة الأمن والاستقرار في سوريا والمنطقة.

ثانيا: ضمان إيصال المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، تثني تونس على جهود الأمم المتّحدة وشركائها ووكالاتها المتخصّصة لضمان استمرار تقديم المساعدات المنقذة للأرواح في كافّة أرجاء سوريا،

وتوســـيع نطاقها، من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة وذلك باســتخدام مختلف طرق النفاذ المتاحة. ونؤكّد مجدّدا على ضـرورة مسـاهمة كافة الأطراف في تيسـير إيصـال المسـاعدات الإنسـانية والطبية بشـكل آمن وسريع لمحتاجيها، دون تمييز.

ثالثا، تعزيز جهود الإنعاش المبكّر من خلال صـون بنية الخدمات الأسـاسـية وتوفير سـبل العيش الكريم. وسيكون من المجدي في هذا المضـمار تعزيز المشـاريع والبرامج الإنسـانية لتشـمل مجالات إصـلاح المستشفيات والمدارس والطرقات وإمدادات الماء والكهرباء والصّرف الصحي، مع توفير سبل العيش الكريم والمستدام للفئات المتضرّرة والأكثر هشاشة بما يعزّز فاعليّة الاستجابة للأزمة الإنسانية.

في الختام، لقد شـدّدت القرارات المتعاقبة لمجلس الأمن ذات الصـلة بالوضـع الإنسـاني وكذلك القرار 2254 (2015) على أن الحالة الإنسـانية سـتسـتمرّ في التدهور إلى أبعد حدّ في ظلّ غياب حل سياسي للأزمة.

ونحن على مشارف انقضاء عشر سنوات من النزاع، نجدّد تأكيد موقفنا الثابت أنه لا حلّ عسكريا للأزمة في سوريا. فالسبيل الوحيد للمضـيّ قدما يكمن في التسـريع في إيجاد تسـوية سـياسـيّة من السـوريين وإليهم وبتيسـير من الأمم المتحدة، وذلك وفقا للقرار 2254 (2015)، بما ينهي المعاناة الإنسـانية للشـعب السوري ويعالج الجذور العميقة للأزمة ويحفظ سيادة سوريا ووحدتها وسلامتها الإقليمية ويعيد السلم والاستقرار إلى سوريا والمنطقة.

المرفق 15

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أود أن أبدأ بالتنويه بهذه الجلسة الأخيرة للسفيرة كرافت بأن أعبر ببساطة عن مدى تقديري لصدقها ونزاهتها ورهافة إحساسها وصداقتها خلال فترة عملها في مجلس الأمن. وليس لدي أدنى شك في أنها فخورة بذلك أيضاً.

كما أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما.

استمعت بعناية إلى بيان السفير الروسي، كما أفعل دائماً، وأعتقد أنه سيكون أول من يعترف بأنه كان بياناً مطولاً، أطول من الدقائق الخمس التي أوصينا بها بعضنا بعضاً، كأعضاء في مجلس الأمن، في المذكرة الرئاسية S/2017/507. ولا أود بأي حال من الأحوال أن أكون غير مهذب بشأن هذا الأمر – إنها مسألة نقع فيها جميعاً، وليس هو وحده. وهذا ينبئني، فيما يلسع برد الشتاء سورية وفيما يسعى السيد بيدرسن إلى اتخاذ إجراءات بشأن اللجنة الدستورية، بأننا بحاجة إلى أن نأخذ الوقت المناسب في المجلس للنظر في هاتين المسألتين والعودة إلى عقد جلسات منفصلة، كما كانت ممارستنا على مدى سنوات عديدة.

مع اقتراب النزاع السوري من عامه الحادي عشر، لا يزال الوضع في تدهور مستمر. وقد لقي أكثر من 000 500 شخص حتفهم خلال النزاع، غالبيتهم العظمى من المدنيين. ويعيش ملايين المدنيين الذين شردهم النزاع في ظروف مزرية. ومنذ بداية الأزمة، قدمت المملكة المتحدة أكثر من 4 بلايين دولار من المساعدات الإنسانية في سورية والبلدان المحيطة بها. وأشجع الآخرين، وخاصة أولئك الذين يدعمون النظام السوري والذين يقولون إنهم قلقون للغاية من تأثير الجزاءات، على بذل المزيد هم أنفسهم لدعم الشعب السوري.

ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تعقد الحالة الإنسانية، حيث تجاوزت الحالات المؤكدة الآن 000 42 حالة. ولا شك في أن الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. وسيتعين على جميع المانحين العمل معاً لضمان التوزيع العادل للقاحات كوفيد-19 في جميع أنحاء سورية، مع ضمان إعطاء الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إلى لقاح. والمملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة من أجل وضع الأساس اللازم لإيصال اللقاحات والتأهب للجائحة في الأجل الطويل. وهناك تحديات معقدة يتعين التغلب عليها، ولكن المملكة المتحدة تدعم تماما منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تقدم الخدمات.

ولا يزال الوصول عبر الحدود وعبر خطوط التماس بكفاءة وفعالية، كما نسمع من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية منذ شهور عديدة وحتى الآن، أمراً أساسياً لتلبية احتياجات الشعب السوري. فخلال عام 2020، شهدنا فقدان ثلاثة معابر حدودية وزيادة أخرى في الاحتياجات الإنسانية بأكثر من مليوني شخص. ومن المحزن أن الوصول عبر الخطوط وحده لا يكفي لتلبية الاحتياجات الإنسانية لـ 30 مليون شخص – أي حوالي ثلاثة أرباع السكان.

إن المساعدات التي تمر عبر باب الهوى لم تكن أكثر أهمية قط مما هي عليه الآن، ولم يتضاءل الأساس المنطقي لتجديد ولاية إيصال المساعدات عبر الحدود في الصيف. والواقع أن هذا الأساس المنطقي لا يزيد إلا قوة مع احتمال وجود لقاح قد يتطلب تسليمه سلاسل تخزين وتوريد معقدة.

وحتى يتسنى للاستجابة الإنسانية مواكبة الاحتياجات المتزايدة، يجب زيادة حجم وتواتر المساعدات التي يتم إيصالها عبر دمشق إلى شمال شرقي سورية، بما في ذلك المناطق الخارجة عن سيطرة النظام. وهذا يعني تخفيف العقبات البيروقراطية وإنهاء المنع التعسفي لوصول عمال الإغاثة إلى المحتاجين. والمثال البغيض على ذلك الذي ذكره وكيل الأمين العام لوكوك في الشهر الماضي عن منع إيصال المساعدات الغذائية إلى 000 220 شخص في الرقة هو ببساطة أمر غير مقبول.

كما أننا قلقون إزاء أزمة المياه الأخيرة في مناطق سورية التي يسيطر عليها النظام. وقد لعب الفساد المستشري دوره، كما هو الحال في العديد من المشاكل الخطيرة، حيث تم بيع إمدادات الديزل المخصصة من قبل النظام لمولدات ضخ المياه في المدينة بشكل غير قانوني. ومن المحزن أن أزمات الغذاء والوقود والاقتصاد، وكلها من صنع النظام، لا تزال مستمرة.

ولا يمكن تحقيق تحسن في الحالة الإنسانية إلا بالحد من العنف. وما زلنا نشعر بقلق شديد إزاء الانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار المتفق عليه، حيث تقع أعمال عنف بشكل روتيني في الشمال الغربي، بما في ذلك القصف والغارات الجوية المتقطعة، فيما تتصاعد التوترات في الشمال الشرقي وهناك طفرة في الهجمات التي يعلن تنظيم داعش المسؤولية عنها.

ولا تزال التسوية السياسية المتوخاة في القرار 2254 (2015)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع قبل خمس سنوات بقليل، هي أفضل وسيلة لحل الأزمات المتعددة في سورية. وثمة أهمية حيوية لأن يعمل الطرفان بصورة بناءة بشأن المسائل الموضوعية للدستور خلال الجولة الخامسة للجنة الدستورية في هذا الشهر. لقد كان التقدم المحرز حتى الآن بطيئاً للغاية، ولكن هناك شعور بأننا نقترب من لحظة فاصلة. ونأمل أن يصل وفد النظام إلى جنيف وهو على استعداد للمشاركة بحسن نية في المحادثات.

فمن دون دستور جديد، لا يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها جميع السوريين، بمن فيهم أفراد الشتات، على النحو المتوخى في القرار 2254 (2015). ومن شأن خطط إجراء الانتخابات وفقاً للدستور السابق أن تتعارض مع العملية السياسية التي يجريها المجلس. ولن تعترف المملكة المتحدة بانتخابات ليست حرة ولا نزيهة.

وينبغي أن يشارك جميع السوريين، بمن فيهم أفراد الشتات، في انتخابات حرة ونزيهة. وإذا كان النظام السوري يريد عودة اللاجئين، فعليه أن يضمن استيفاء الشروط المنصوص عليها في الفقرة 14 من القرار 2254 (2015) وعدم عودة المواطنين السوريين إلى الوضع الراهن الذي أدى إلى هذا النزاع واستمراره.

أود أن أنتقل إلى موضوع الجزاءات. يلقي النظام السوري وداعموه الروس باللائمة على الجزاءات "الغربية" في فشل الاقتصاد في سورية. وفي الواقع، دمر النظام اقتصاده من خلال المحسوبية والفساد وتمويل العنف الوحشي ضد شعبه. ويجب أن يتحمل المسؤولية عن ذلك. وفي الأول من كانون الثاني/يناير، أدرجت المملكة المتحدة 353 فرداً وكياناً مسؤولين عن قمع المدنيين في سورية في نظام جزاءاتها المستقل المتعلق بسورية. وهو نظام الجزاءات الأكثر شمولاً في المملكة المتحدة. وأريد أن أكون واضحاً: تستهدف الجزاءات التي تفرضها المملكة المتحدة الأفراد في النظام المسؤولين عن معاناة المدنيين وتمنع أولئك الذين

يدعمون النظام ويستفيدون منه من دخول المملكة المتحدة ومن توجيه الأموال من خلال مصارف المملكة المتحدة ومن الاستفادة من اقتصادنا. ولا تخضع الأغذية والأدوية للجزاءات، وهناك إعفاءات فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية والتصدي لكوفيد-19.

وكما قلنا في مرات كثيرة جدا، فإن الطريق إلى رفع الجزاءات واضح. وبدلاً من تدخل النظام السوري في المعونة وقصفه للمدارس والمستشفيات واحتجازه لأبناء شعبه وتعذيبهم، يجب عليه أن يستجيب لنداءات أبناء شعبه وأن يتواصل بجدية مع المبعوث الخاص بيدرسن وأن ينخرط في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة ويتوصل إلى نهاية سلمية للنزاع.

المرفق 16

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

تمثل هذه الجلسة فرصتي الأخيرة لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية. عندما توليتُ هذا المنصب في أيلول/سبتمبر 2019، تعهدتُ بالتحدث في هذه الهيئة بوضوح أخلاقي وأن أضع دائماً في اعتباري أولئك الذين لا يستطيعون الحضور بأنفسهم – العائلات الهاربة من نظام مادورو البغيض ومجتمعات الروهينغيا التي تتوق للعودة إلى الحياة الطبيعية والنساء في جنوب السودان اللائي أنهكهن تقاعس القادة السياسيين. والشعب السوري المحاصر – الذي قصفه وجوعه وشرّده وعذّبه نظام الأسد وداعموه. إن إخفاق هذه الهيئة في بذل المزيد لتلبية احتياجات الشعب السوري وتعزيز العمل الإيجابي الحقيقي نحو التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة لأمر مخزٍ.

عملت الولايات المتحدة بلا كلل مع الشركاء للدفع باتجاه تغيير الديناميات السياسية التي تؤثر على عمل المجلس، وتواصل حرمان الشعب السوري من الطريق نحو السلام والاستقرار والأمل. إن المجلس يخذل الملايين من المدنيين في سورية، ليس اليوم فحسب، بل منذ أكثر من عقد من الزمن. إنه لأمر مروع. ونحن كسفراء، يخدم كل منا بلده. ومع ذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية أن نكون موظفين حكوميين متفانين يعملون على تحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

وأُعرب عن تقديري العميق لما بذله كل من مارك لوكوك وغير بيدرسن وفريق كل منهما من جهود مضنية. وهما يحظيان وسيظلان يحظيان بدعم الولايات المتحدة الكامل لعملهما على تخفيف المعاناة والتوصل إلى حل سلمي ومتفاوض عليه لهذا النزاع.

وترحب الولايات المتحدة بالخطط الرامية إلى عقد الجولة الخامسة للجنة الدستورية الأسبوع المقبل في جنيف. لقد تأخر لفترة طويلة للغاية العمل الهام المتمثل في صياغة دستور جديد. ويجب على نظام الأسد أن يشارك بشكل هادف في عمل اللجنة لوضع دستور يمثل الشعب السوري بأكمله. ونؤكد أيضا سلطة المبعوث الخاص بيدرسن في اتخاذ التدابير التي يراها مناسبة لتيسير جهود الأطراف للشروع في العمل على وضع الدستور الجديد نفسه.

وليس لدينا أوهام في هذا الصدد، إذ من الواضح أن نظام الأسد يتعمد تعطيل تقدم اللجنة لصرف انتباه المجتمع الدولي في الوقت الذي يستعد فيه النظام لإجراء انتخابات رئاسية صورية هذا العام. وستكون أي انتخابات من هذا القبيل غير شرعية. وتتفق الغالبية العظمى من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية ذات السمعة الطيبة على أن إطار الانتخابات الحالي في الدستور السوري لعام 2012 لا يفي بأبسط المعايير الدولية.

ولن تعترف الولايات المتحدة بشرعية الانتخابات وفقا للقرار 2254 (2015)، وهي سياسة تتشاطرها الدول المشاركة في هذه الجلسة. ويجب على سورية أن تتخذ خطوات، كما تم الاتفاق على ذلك بالإجماع في القرار 2254 (2015)، لتمكين اللاجئين والمشردين داخلياً وأفراد الشتات من المشاركة في أي انتخابات سورية تجري وفق دستور جديد.

ومن الواضح أن نظام الأسد يأمل في استخدام الانتخابات الرئاسية السورية لعام 2021 لتعزيز الخطاب الكاذب بأن نظام الأسد قد شارك بشكل بناء في العملية السياسية وفقا للقرار 2254 (2015)، وأن حكم الأسد شرعي وأنه ينبغي أن يتبع ذلك إعادة الإعمار والتطبيع. وذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة.

فهذه الحيلة الساخرة تتجاهل الحقائق المأساوية التي يواجهها ملايين السوريين الذين شردوا من ديارهم، والأسر التي لا يزال لديها أحباء محتجزون تعسفياً ومفقودون، والمدنيون الذين قتلوا أو جرحوا على يد النظام وبسبب الهجمات الهمجية التي نفذها حلفاؤه الجبناء. وستمتنع الولايات المتحدة عن تمويل إعادة الإعمار إلى حين اكتمال العملية السياسية للأمم المتحدة.

إن اللجنة الدستورية ليست سوى جانب واحد من الخطوات السياسية الضرورية التي يتعين اتخاذها بموجب القرار 2254 (2015)، ونحث المبعوث الخاص على مضاعفة الجهود لدفع التقدم فيما يخص الجوانب الأخرى من الملف السياسي قدما. ولا يزال ما يصل إلى 000 130 سوري مفقودين بعد احتجازهم تعسفاً من قبل النظام، وما زالوا يعانون من ظروف غير إنسانية بدون الحصول على الرعاية الصحية الكافية.

وندين حملة نظام الأسد المنهجية للاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء معاملة السجناء. ويجب أن يبذل المبعوث الخاص جهودا فورية وجادة لضمان الإفراج الفوري عن الأشخاص المحتجزين تعسفا لدى نظام الأسد، وتقديم معلومات عن المفقودين إلى أسرهم والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى مرافق الاحتجاز. ولا ينبغي للشعب السوري أن ينتظر ولو ليوم آخر اتخاذ إجراء بشأن الإفراج عن المحتجزين والمفقودين.

لقد فر ملايين السوريين إلى الأردن ولبنان وتركيا، ولا يزال العديد من ملايين السوريين مشردين داخلياً منذ بداية النزاع. ونشكر جيران سورية على كرمهم الرائع.

لقد حظيت بشرف كبير بلقاء اللاجئين السوريين في تركيا. وهؤلاء أناس حقيقيون، وليس مجرد أرقام نكررها كل شهر في المجلس. وأذكر أنني قابلت الأعضاء الشجعان المتفانين الذين ينتمون إلى الخوذ البيض وهم – عمار، وإسماعيل، وعبد الهادي، وميساء، وأفنان. وأخبروني عن اليأس والمعاناة داخل سورية، والأطفال الذين لا يحصلون على الغذاء الكافي، والنساء الحوامل اللائي لا يحصلن على الرعاية الصحية، والمجتمعات المحلية التي تعيش في رعب. وناشدوا العالم أن ينتبه إلى أهوال هذا النزاع وأن يتخذ إجراءات لإعادة سورية إلى حالة السلام.

ويجب أن أقول إنه يتعين علينا أن نعتمد على أشخاص – الصحافة الصادقة، كسناء ألكان التي تعمل في قناة سي إن إن تركيا – لكي يواصلوا إسماع صوت اللاجئين ويستمروا في تسليط الضوء على ما قامت به تركيا لاستقبال اللاجئين السوريين.

ويخبرنا زملاؤنا الروس كل شهر بقصة مختلفة للغاية في هذه الهيئة، وهي قصة مذهلة من حيث عدم صدقها وسخريتها. وإلى كل أولئك الذين يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة في الحالة السورية، الذين شردهم النظام القاتل وتجاهلهم حلفاؤه، تقول الولايات المتحدة: نحن معكم.

وفي آذار/مارس الماضي، زرت معبر باب الهوى لرؤية تنفيذ عملية الأمم المتحدة الإنسانية. ومن النقاط على طول الحدود التركية يمكنكم رؤية الناس – المشردين داخليا من منازلهم الذين دمرت حياتهم – ويعيشون في مخيمات غير رسمية جرى تجميعها أمام السياج الذي يفصل الأراضي التركية عن الأراضي

الســـورية. هؤلاء هم الناس، وغالبيتهم من النســـاء والأطفال، الذين كلفونا في المجلس بالحفاظ على أمنهم، وإبقائهم على قيد الحياة.

وعندما يحين موعد تجديد القرار 2533 (2020) في تموز/يوليه، أحث الأعضاء على عدم التخلي عن الشـــعب الســـوري. وأحثهم على بذل كل ما في وســـعهم لإبقاء هذا المعبر الحدودي الذي لا غنى عنه، وهو باب الهوى، مأذونا به لقيام الأمم المتحدة بتســـليم الأغذية وتوفر المأوى والإمدادات الطبية لملايين السوريين. إن عدم تجديد تلك الولاية سيبعث برسالة مفادها أن المجلس لا يقف إلى جانب الشعب السوري، بل هو بالأحرى داعم لنظام أرهب شعبه وقام بتجويعه بشكل منهجي في سعيه الدؤوب إلى ترسيخ سلطته.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل عن كثب مع المشـــاركين الجديدين في الصـــياغة، أيرلندا والنرويج، وكل عضو في المجلس في وقت لاحق من هذا العام لتجديد القرار 2533 (2020). وسيشكل أي تقصير تنازلا عن مسؤولياتنا.

ولا تزال الحالة في الركبان تتطلب اهتمام المجلس. لقد مر 16 شهراً على سماح نظام الأسد بآخر عملية تسليم مساعدات إنسانية لمخيم الركبان. واسمحوا لي أن أكرر ذلك: 16 شهرا. ويجب أن يسمح نظام الأسد وروسيا بوصول المساعدات الإنسانية إلى المخيم بدون عوائق، بما في ذلك قوافل الأمم المتحدة لتسليم المساعدات الإنسانية. وينبغي أن يثير هذا النوع من تسييس المعونة واستخدامها كسلاح، غضب المجلس وأن يؤدي إلى اتخاذ إجراءات فورية لإيصال المعونة إلى هذا المجتمع المحلي الآن.

إن فترة ولايتي كممثلة لبلدي في هذه الهيئة يقترب من نهايته. وليس هناك شـــيء أكثر يقينا تعلمته في الوقت المناسـب: من أنه لكل شـيء أوان. وهو بالنسـبة لي ينتهي كما بدأ، مع الاقتناع القوي بأن القيادة توجد في صـــميم كل الحكومات – ليس للحكم، بل للخدمة. وبأننا نقوم بمهام وظائفنا كوكلاء ومندوبين من الشعوب. وسيتم الحكم علينا من خلال إخلاصنا لمبدأي الحرية والديمقراطية، اللذين على أساسهما يتم تأمين سلامة جميع مواطنينا ورفاههم.

إننا بالتأكيد – كما هو الحال في العالم دائما تقريبا – نمر بأوقات مضطربة. وقد نشأت هذه الهيئة من اضـــطراب تاريخي. ومن المرجح جدا، والطبيعي، أن ينتقص القلق الناجم عن جائحة، إلى حد ما، من التركيز الذهني الكامل على القضـــايا التي يتعين على جميع الحكومات أن تهتم بها والقيم التي يجب على جميع الحكومات أن تعليها.

ومن بين تلك، أقول مرة أخرى، إن الحرية والديمقراطية أســـاســـيتان. وكما قال الرئيس الأحكم من بين جميع رؤســائنا مذكرا أمتنا، في فترة اضــطراب رهيب أخرى، فإن كليهما يتعرض إلى اختبار أو تحدي. إن لينكولن نجم في قبة الســـماء، وهو بالتأكيد لم يلمع بشـــكل أكثر بريقا على الإطلاق منه عندما أعطى صـوتا للأمل، في أقصـر البيانات الرئاسية، ودعا بأن "لا تختفي من الأرض" "حكومة كلفها الشـعب، ولأجل الشعب، ومن الشعب".

إن الحرية والديمقراطية دائما ما تتعرضـــان للاختبار. ولذلك برزت هذه الهيئة إلى الوجود. ومن وجهة نظري الشخصية، كان شرفا لا يصدق أن أخدم هنا، وأن أخدم بلدي بالقيام بذلك. إنني أشكر المجلس على إتاحة الفرصـة لي للعمل مع أفضـل ناد في العالم، في اعتقادي. إنني ممتنة إلى الأبد وسأتابع المجلس وأشجعه من المقاعد الجانبية. وأنا أعلم أنه سيستمر في إحداث فرق للناس الذين لا صوت لهم.

المرفق 17

بيان القائم بأعمال فييت نام بالنيابة لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

في البداية أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما. أرحب بممثلي سورية وتركيا وإيران في جلسة اليوم.

وأود أن أبدأ بياننا الأول لعام 2021 بشأن هذا الملف بإعادة تأكيد دعوتنا القوية إلى حل سياسي شامل يقوده السوريون أنفسهم ويملكون زمامه، بتيسير من الأمم المتحدة، ووفقا للقرار 2254 (2015) ويمتثل تماما للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ويحث وفد بلدنا الأطراف المعنية، قبل الدورة المقبلة في إطار اللجنة الدستورية، على الانخراط بصورة بناءة. ونأمل أن تتمكن الأطراف كذلك من الاتفاق على جدول زمني لإجراء المزيد من المناقشات من أجل توطيد الثقة.

وعلى الرغم من وقوع حوادث أمنية متفرقة، فإننا نحيط علما بالوضع الهادئ نسبيا في الميدان مع استمرار اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب. وهذه فرصة مواتية للأطراف للاستثمار في الحوار والتفاوض من أجل تسريع العملية السياسية الأوسع نطاقا، من أجل السلام والاستقرار والتنمية للشعب السوري كله.

وستواصل فييت نام دعم جهود الأمم المتحدة والمبعوث الخاص وجميع الشركاء الدوليين في ذلك الصدد. وندعو جميع أطراف النزاع إلى تهيئة أفضل الظروف لإيجاد حل سلمي في سورية من خلال ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة التصعيد.

وفيما يتعلق بالجانب الإنساني، يساورنا القلق إزاء استمرار تدهور الحالة. وفي الوقت نفسه، تستمر حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الازدياد، ما يضع مزيدا من الضغوط على الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الحادة أصلا. ولا يوجد حتى الآن أي مؤشر على حدوث تحسن فيما يتعلق بخطورة انعدام الأمن الغذائي ونقص السلع الأساسية.

إن أشد الناس معاناة في الأزمة الحالية هم من ينتمون إلى الفئات الضعيفة - المشردون داخليا والمسنون والنساء والأطفال. وتفيد التقارير بأن 50 في المائة إضافيين من الأطفال في الشمال الغربي يتسربون من المدارس بسبب الآثار المتصلة بكوفيد-19. ويضطر كثير منهم للعمل من أجل إعالة أسرهم. والملايين منهم نازحون ويعيشون في ظروف إيواء غير ملائمة في جميع أنحاء البلد.

كما يساورنا القلق إزاء آثار القتال والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والأنشطة الإرهابية وما إلى ذلك، التي تسبب تحديات خطيرة في مجال الحماية في العديد من المناطق، ولا سيما في الشمال الغربي والشمال الشرقي والجنوب. يجب احترام قواعد القانون الدولي الإنساني احتراما كاملا.

وفي ظل الاحتياجات الإنسانية الهائلة في جميع أنحاء سورية، ندعو مرة أخرى إلى زيادة التعاون بين الأطراف المعنية من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق ولتيسير الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء البلد. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة للشعب السوري استجابة لتلك الاحتياجات.

كما إن الوضـــع الإنســـاني الحالي المفزع يتطلب حلولا مســـتدامة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي والمائي، فضـــلا عن الآثار المترتبة على كوفيد-19، ولا ســـيما في مخيمات النازحين المختلفة. ومن المهم أيضا التأكد من أن العقوبات لا تعيق قدرة الشعب السوري على التصدي للجائحة.

والسـبيل الوحيد المسـتدام لإنهاء المأزق الذي يعيشـه الشـعب السـوري منذ عقد من الزمن هو الحل السـياسـي. ولتحقيق ذلك الهدف، لا يمكن المبالغة في التشـديد على وحدة المجتمع الدولي في دعم سـورية. ونأمل مخلصين في أن يحقق عام 2021 نتائج ملموسة.

المرفق 18

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

أشكر السيد بيدرسن والسيد لوكوك على إحاطتيهما.

إننا نكرر موقفنا الثابت بضرورة تسوية الأزمة في سورية سلميا. ونشدد في ذلك السياق على أهمية إسهام صيغة أستانا في إطلاق عملية سياسية، بما في ذلك من خلال إنشاء اللجنة الدستورية، التي ستعقد دورتها المقبلة الأسبوع القادم. ونرجو للمشاركين فيها التوفيق.

وتدعم إيران أنشطة الأمم المتحدة الحالية في سورية. ويعمل مبعوثنا الخاص المعني بسورية بتعاون وثيق مع المبعوث الخاص بيدرسن لدعم جهوده في تيسير عمل اللجنة، التي يجب أن تواصل أنشطتها من دون أي تدخل خارجي أو ضغط خارجي أو تحديد أي موعد نهائي مصطنع لاختتام أعمالها.

ويجب بذل جهود جادة في مجالات أخرى بالتزامن مع أعمال اللجنة الدستورية. الأول والأهم هو مواصلة مكافحة جميع الجماعات الإرهابية، لأن وجودها وأنشطتها الإجرامية لا يهددان أمن سورية وسلامتها الإقليمية فحسب، بل يمثلان كذلك تهديدا للسلام والأمن في المنطقة.

وعلى الرغم من أن حماية المدنيين يجب أن تكون مبدأ توجيهيا في مكافحة الجماعات الإرهابية، يجب ألا يسمح لها بتعزيز وجودها والقيام بأنشطتها الشنيعة من دون التصدي لها.

وبالمثل، يجب ألا تستخدم مكافحة الإرهاب ذريعة لدعم أي نزعات انفصالية أو مبادرات حكم ذاتي غير مشروعة أو لانتهاك السيادة السورية. وفي ذلك السياق تواصل الولايات المتحدة، من خلال احتلالها لأجزاء من سورية، انتهاك سلامة سورية الإقليمية. فالولايات المتحدة تسعى، بالفعل، إلى تحقيق مصالحها الجغرافية السياسية غير المشروعة، بما في ذلك عن طريق حماية ودعم بعض الجماعات الإرهابية. وجميع تلك الأعمال تشكل انتهاكا ماديا للقانون الدولي ويجب أن تنتهي فورا.

كما إن فرض عقوبات أحادية الجانب على الشعب السوري عمل آخر غير قانوني من قبل الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى. وإذ يعاني السوريون بشكل خطير من أعمال الإرهابيين وجائحة فيروس كورونا، فإن مثل هذه العقوبات اللاإنسانية ببساطة تزيد الطين بلة باستهدافها أضعف الفئات السكانية بصورة أكبر. إننا نرفض تماما فرض جزاءات أحادية غير قانونية وغير مشروعة، وندعو إلى إلغائها فورا لأنها تمنع عودة اللاجئين والمشردين داخليا وتعوق عملية إعادة إعمار هذا البلد الذي مزقته الحرب.

وعلى نفس المنوال، ندين بشدة الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على سوريا. ويجب أن تتوقف هذه المغامرات العسكرية الاستفزازية الآن.

وستواصل إيران دعمها لشعب سوريا وحكومتها حتى تتغلب على تهديدات الإرهاب والاحتلال الأجنبي وإعادة بناء بلدهما وضمان وحدته وسلامته الإقليمية.

المرفق 19

بيان نائب وزير الخارجية والمغتربين والممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

[الأصل: بالعربية]

يجدد وفد بلادي الإعراب عن شكره وتقديره لإدارتكم الناجحة والمميزة لأعمال مجلس الأمن للشهر الجاري، والذي حفل جدولُ أعمالِه ببنودٍ ومسائل هامة من بينها عقد جلسة نقاش حول البند المعنون: ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية“ وإحياء مرور عشرين عاماً على اعتماد القرار 1373 (2001) إثر التفجيرات الإرهابية الإجرامية والمُدانة التي استهدفت مدينة نيويورك في 11 أيلول/ سبتمبر من العام 2001.

لقد كان أملنا آنذاك أن يساهم اعتماد القرار 1373 (2001) في تصويب البوصلة بالاتجاه الذي نتطلع إليه جميعاً وهو تعزيز التعاون الدولي المنسق تحت مظلة الأمم المتحدة وآلياتها لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله ومكافحة الفكر المتطرف والتعاليم المشوهة المغلوطة التي تروّج له. وتلا اعتماد هذا القرار اتخاذ مجلس الأمن العديد من القرارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والتي كان الهدف منها، كما اعتقد البعض، هو سد أي ثغرات وتلافي أي نواقص اعترت القرارات السابقة أو تطبيقها، ومعالجة مسائل من قبيل منع دفع الفدية للإرهابيين، ومكافحة تنظيمي داعش وجبهة النصرة، وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو الإرهابيين بلا حدود، وتجفيف منابع تمويل الإرهاب بما فيها من خلال فصم الروابط بين التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة العابرة للحدود.

وللأسف، فإن ما تبيّن لاحقاً هو أن كل هذه الآمال لم تكن إلا أضغاث أحلام إذ أن مسألة مكافحة الإرهاب قد أُستغلت من قبل دول الغرب نفسها، تارةً لتدمير دول أعضاء في الأمم المتحدة ومحاولة القضاء على إنجازاتها الاقتصادية والحضارية ونهب ثرواتها، وطوراً لوصم دولٍ أعضاء بتهم دعم الإرهاب وهي منه براء كما سمعنا قبل أيام من اتهامات رخيصة لكوبا وإيران، وحيناً للتغطية على الاستثمار المثبت في الإرهاب ورعايته العلنية من قبل حكومات دول معروفة.

لقد طغى التسييس والانتقائية وتعدد المعايير والاستثمار في الإرهاب على هذه المسألة الهامة، والمستفيد الأكبر من ذلك هو التنظيمات الإرهابية ومتزعميها الذين أصبحوا يفاخرون بالتسميات التي يطلقها البعض عليهم كـ ”الجهاديين“ و ”المناضلين من أجل الحرية“ و ”المعارضة المسلحة المعتدلة من غير الدول“ و ”دولة الخلافة“، وينعمون بما أتيح لهم من دعم ورعاية وإطلاق لليد لنشر القتل والفوضى والخراب تحت شعار نشر الديمقراطية في العديد من دولنا بوسائل حضارية كقطع الرؤوس وأكل الأكباد وتدمير الآثار والتكفير والإساءة للأديان والرموز الدينية.

وكنا قد نبهنا مراراً إلى أن من يسعى لنشر الفوضى والخراب، ويتبنى خطابات التحريض والكراهية، ويروج لشعارات من قبيل ”الفوضى الخلّاقة“ – التي بشّرتنا بها إحدى وزيرات الخارجية الأمريكية السابقات وأكملتها خليفتها لاحقاً – لن يكون في منأى من آثار وعواقب ممارساته. وللأسف، فقد تم تجاهُل تحذيراتنا وصولاً إلى أن شهدنا تجسيداً لسياسات الفوضى وثماراً لنهج نشر الخراب وتأجيج التوترات وذلك في الأحداث التي تعرضت لها عاصمة البلد المضيف لمنظمتنا هذه مؤخراً.

وبطبيعة الحال، فإن تلك الأعمال الإرهابية التي شـهدتها واشـنطن العاصـمة مؤخراً كانت لتكون محل ترحيب ودعم وإشـادة من حكومات الدول الغربية لو أنها حدثت في إحدى عواصـم العديد من دولنا الأعضـاء، ولأُطلقت عليها تسميات "الربيع" و "الثورات الملونة"، ولتمّ وصفُها بأنها "تعبير عن الديمقراطية" و "ممارسة للحريات بأبهى صورها"، إلا أنها لقيت – لحدوثها في عاصمة غربية مهمة – سيلاً من الإدانات والانتقادات واسـتنفاراً من مواقع التواصـل الاجتماعي لإدانة هذا السـلوك وحجب صـفحات رعاته. ونحن لا نمانع ذلك، ولا نشـجع على الفوضـى والغوغائية والعنف في أي مكان، لكننا نقف عند هذه الانتقائية ونستغرب مواصلة استغلال الأوساط الغربية المتطرفة لمواقع التواصل ذاتها لإثارة الفتن والنزاعات والترويج لممارسات تخريبية مماثلة وللعنف والكراهية وتشجيع ظاهرة "الإرهاب بلا حدود" لاستهداف العديد من دولنا الأعضاء تحت شعارات سردية خالية من الدسم الأخلاقي.

إننا نجدد المطالبة بتعزيز التعاون الدولي الجاد والمنسـق تحت مظلة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب واستئصاله، ودعم جهود الدولة السورية وحلفائها لمكافحة تنظيمي داعش وهيئة تحرير الشام/جبهة النصـرة الإرهابيين وما يرتبط بهما من كيانات وجماعات، وهي كيانات لا تزال تسـتغل التغطية الغربية على جرائمها لمواصلة قتل السوريين. هذا ما شهدناه قبل أيام في الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت حافلة في منطقة كباجب على الطريق بين تدمر ودير الزور، وكذلك صـهاريج لنقل المحروقات وسـيارات مدنية على طريق أثريا – السـلمية، مما أدى إلى اسـتشـهاد العشـرات من المدنيين والعسـكريين. وقد تم تنفيذ هذه الاعتداءات الإرهابية من قبل عناصـر تنظيم داعش القادمين من منطقة سيطرة قوات الاحتلال الأمريكي في منطقة التنف المحتلة التي يقع ضـمنها مخيم الركبان، وهم الإرهابيون ذاتهم الذين سـبق لهم شـن هجمات إرهابية دموية على المدنيين في محافظة السـويداء واسـتهدفوا قوات الجيش العربي السـوري وحلفائه وأنابيب نقل الغاز وخطوط الطاقة. ولا يخفى عليكم أن قوات الاحتلال الأمريكي الموجودة في شـمال شـرق سـورية أيضـاً كانت قد أوعزت لمليشـيات قوات سـوريا الديمقراطية (قسـد) الانفصـالية العميلة لها لإطلاق سـراح عناصـر تنظيم داعش المحتجزين لديها، وذلك لإعادة إحياء هذا التنظيم مجدداً والاسـتثمار فيه في سـورية والعراق. لقد وصل النفاق إلى حد مقيت، فمن جهة تزعم الإدارة الأمريكية قضاءها المبرم على تنظيم داعش الإرهابي، ومن جهة أخرى تقوم بإعادة تشكيله وتشغيله لاستهداف بلدي.

وفي الشـمال الغربي، لا تزال الكيانات الإرهابية، وفي مقدمتها هيئة تحرير الشـام/جبهة النصـرة والجماعات المرتبطة بها، تسـيطر على مسـاحات من محافظة إدلب وجوارها، وتحتجز المدنيين كرهائن ودروع بشرية. وقد وجهت لكم على مدى السنوات الماضية مئات الرسائل الرسمية حول جرائم هذه التنظيمات الإرهابية ورعاتها ومشغليها، وأحدثها هي الرسالة التي وجهتها للأمين العام ولمجلسكم هذا بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير الجاري، والتي تضـمنت معلومات عن المجموعات الإرهابية المسـماة بلواء السـلطان مراد وفرقة الحمزات والمعتصم بالله وأحرار الشرقية ودرع الحسكة، التي تنشط برعاية ودعم من النظام التركي في منطقة رأس العين وريفها حتى حدود منطقة تل أبيض وعين عيسى في محافظة الرقة، والتي تواصل ارتكاب أعمال القتل والنهب والتتريك والتهجير وتهريب واستخدام الأسلحة الكيميائية وسرقة محاصيل الفلاحين والمزارعين السـوريين من القمح والشـعير والبذار ونقلها إلى تركيا عبر بوابتي رأس العين وتل أبيض الحدوديتين، علاوةً عن جرائم أخرى لا يتسع المجال لسردها كاملةً هنا، وهي جرائم عرقلت حكومات دول معروفة تحرك مجلس الأمن لوضع حد لها ومساءلة مرتكبيها ومشغليهم.

مع ازدياد حالات الإصابة عالمياً بجائحة كوفيد-19 والآثار الكارثية التي خلفتها هذه الجائحة على الاقتصـــاد والقطاعات الحيوية في غالبية الدول الأعضـــاء في الأمم المتحدة، تواصـــل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فرض المزيد من التدابير القسـرية على بلدي سـورية وعلى دول أخرى متجاهلةً في ذلك دعوات الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى سورية والعشرات من كبار ممثلي منظمتنا الدولية لوضـع حد لهذه التدابير اللاشـرعية. ولا يزال ممثلو الدول الغربية التي تتبنى سـياسـات الحصـار والعقاب الجماعي للشعوب يواصلون الحديث عن الاستثناءات المزعومة في المجالات الإنسانية والطبية التي هي مجرد مزاعم تثبت الوقائع على أرض الواقع عدم وجودها على الإطلاق.

وقد اســـتمعتم خلال جلســـة مجلس الأمن، التي انعقدت وفق صـــيغة آريا بتاريخ 25 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2020، إلى إحاطةٍ من الأمين العام لمنظمة الهلال الأحمر العربي الســـوري، وهي المنظمة غير الحكومية والشريك الأساسي للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ولعدد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الأخرى في العمل الإغاثي، حيث أوضح أن التحويلات المالية التي ترد من الخارج لتمويل العمل الإنسـاني تسـتغرق أشـهراً طويلة وحجماً هائلاً من الأوراق والمراسـلات جرّاء التدابير القسـرية، وهو ما يعيق شراء الأدوية والاحتياجات الإنسانية وتوفير السلل الغذائية لمستحقيها. كما أشار إلى ما يفرضه حظر توريد الوقود من صعوبات في تسيير شاحنات المساعدات الإنسانية وسيارات الإسعاف ونشر العاملين الإنســانيين والطواقم الطبية، علاوة عن إعاقة التدابير القسـرية للحصـول على الكثير من اللوازم الأسـاسـية للعمل الإنسـاني وإدارة المسـتودعات. وبدلاً من توسـيع وتعزيز الدعم المقدم للعمل الإنسـاني النبيل والجهد الهائل الذي يقوم به الهلال الأحمر السوري - الذي قدّم 65 من متطوعيه شهداء خلال الأزمة الراهنة - فقد امتدت يد العبث لمحاولة الإساءة لهذه المنظمة العريقة وجهودها وتشويه سمعتها.

هذا كله غيض من فيض من انعكاسات التدابير القسرية على حياة كل سوري، فهل نصدق روايات زملائي الغربيين عن الاستثناءات المزعومة أم نصدق الحقائق التي نلمسها بشكل يومي على أرض الواقع؟

واليوم يحذر البعض من أن الأضـرار الاقتصـادية التي خلفتها جائحة كورونا ستحد من المساعدات وتمويل الاسـتجابة الإنسـانية، وسـتقلص بالتالي من أعداد المسـتفيدين من المسـاعدات الغذائية. وبدلاً من التحرك لتلافي مثل هذا التحدي الجسيم الماثل أمام أعين المجتمع الدولي، والذي قد يسفر عن معاناة إنسانية في العديد من الدول ويدفع بالمزيد من رعاياها للهجرة واللجوء، تواصـل بعض الحكومات الغربية سـياسـاتها القائمة على الهيمنة والاحتلال ونهب قوت الشـعوب وثرواتها، وهو ما نشـهده بشـكل متواصـل من خلال مواصـلة قوات الاحتلال الأمريكي لنهب ثروات بلدي من النفط والغاز والآثار والمحاصـيل الزراعية وحرق وتدمير ما لا يتاح لها سـرقته، وهي جرائم يتناغم معها في ارتكابها أيضـاً الاحتلال التركي في أجزاء من شمال وشمال غرب بلدي، وكل ذلك بالشراكة مع تنظيمات وكيانات إرهابية وميلشيات انفصـالية عميلة كما أسلفت قبل قليل. فما رأي السيد لوكوك ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ذلك؟ أليس من الأولى والأجدى والأحق ممارسـة المجلس لمسـؤولياته بموجب الميثاق ووضـع حد للاحتلال ونهب ثروات الشـعوب وتدمير مقدراتها ومكتسـباتها التنموية بدلاً من السـماح للبعض بنهبها ومن ثم التغطية على جرائمه عبر الإشـادة بسخائه في تمويل جهودكم الإنسانية وتمريره لقوافلكم عبر الحدود؟

تنتهي اليوم عهدة رئاسـية في الولايات المتحدة كانت رمزاً للتطرف والعدوان والعقوبات والانسـحاب من منظمات الأمم المتحدة والتنصل من التزاماتها التعاهدية الدولية. ونأمل أن تتحلى الإدارة الجديدة بالحكمة وأن تدرك أن عضـويتها الدائمة في مجلس الأمن هي قبل كل شـيء مسـؤولية كبرى تسـتوجب منها الوفاء

بالتزامها بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإعلاء مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق، والكف عن أعمال العدوان والاحتلال ونهب ثروات بلدي، وسحب قواتها المحتلة منها، والتوقف عن دعم مليشيات انفصالية وكيانات لا شرعية ومحاولات تهديد سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها.

تنعقد بعد أيام معدودة الجولة الخامسة لاجتماعات اللجنة الدستورية. وكما سبق تأكيده مراراً فإن الدستور الذي يمثل القانون الأسمى في البلد هو شأن سوري وطني بحت، كما أن رسم مستقبل سورية هو شأن وطني سوري بحت أيضاً. وبالتالي، يعيد وفد بلدي التأكيد على الملكية السورية والقيادة السورية للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. ويشدّد على أن إنجاح عمل هذه اللجنة يستلزم احترام قواعد إجراءاتها التي تم التوافق عليها، ورفض أي تدخلات خارجية في أعمالها وأي محاولات من قبل بعض الحكومات لفرض أي إملاءات حول خلاصات عملها أو جداول زمنية مصطنعة لها.

المرفق 20

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون سينيرلي أوغلو

أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما.

أود، في البداية، أن أنضم إلى زملائي الآخرين وأشيد بالسفيرة كيلي كرافت على تفانيها الشخصي في تسليط الضوء على محنة الشعب السوري. وأحييها على قرن القول بالفعل في الدفاع عن حقوق جميع السوريين، بمن فيهم أولئك الذين التمسوا اللجوء في تركيا، وكذلك على جهودها الشخصية لتوسيع آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود والتي تمثل شريان الحياة لملايين السوريين.

لا تزال الحالة الإنسانية في سورية مقلقة للغاية. فالشعب السوري عالق بين العنف وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وظروف الشتاء القاسية. ويعاني الناس بسبب محدودية فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية والمياه والغذاء. وهناك حاجة ماسة إلى المأوى والسلع الأساسية الأخرى.

ففي الشمال الغربي، جعل النظام الخدمات الصحية غير مهيأة لمواجهة الأزمة الصحية العالمية، وذلك في ظل حملته العسكرية العشوائية. وفي الآونة الأخيرة، ارتفع باطراد عدد حالات كوفيد-19 الإيجابية في شمال غربي سورية ليصل إلى مستويات قياسية.

وفي حين لا تزال إمكانية الحصول على خدمات الصحة والمرافق الصحية الملائمة في سياق التشريد المستمر صعبة، فإن المنظمات الإنسانية تعمل بنشاط على تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى الفئات الأكثر ضعفاً. ونحن على اتصال وثيق بوكالات الأمم المتحدة بشأن التخطيط لتطعيم هؤلاء الأشخاص. وهناك ثلاثة ملايين من النازحين الذين يعيشون في الشمال الغربي في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية ويعتمدون على المعونة التي تُوجه من تركيا.

ولا تزال آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود هي الأداة الوحيدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية. فمنذ اتخاذ القرار 2533 (2020)، نقلت حوالي 000 4 قافلة مساعدات إنسانية إلى المنطقة عبر نقطة العبور الوحيدة في باب الهوى. كما نواصل تسليم المواد ذات الصلة بالجائحة، وفقاً للاتفاق الثلاثي المبرم مؤخراً بين الهلال الأحمر التركي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية.

وأود أن أكرر مرة أخرى أنه لا يوجد بديل يمكن أن يضاهي حجم ونطاق عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يجدد الإذن باستخدام معبر باب السلام، تاركاً مئات الآلاف من الناس تحت رحمة نظام الأسد. وأجد نفسي مضطرا لأن أذكّر المجلس بالحاجة الملحة إلى إعادة فتح تلك البوابة وأطلب إلى مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته، وفقاً لقرار الجمعية العامة 193/75 بشأن حالة حقوق الإنسان في سورية.

وقد ذكرتُ في جلسات سابقة أن المأوى هو أكثر ما تمس الحاجة إليه في الشمال الغربي. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن تركيا، كجزء من المشروع الوطني الجاري للتخفيف من الحاجة إلى المأوى في إدلب، انتهت من بناء أكثر من 000 27 وحدة سكنية. وهدفنا هو توفير المأوى لأكثر من 000 52 أسرة في الأسابيع المقبلة. ومن المهم للغاية أن تولي جميع الجهات المعنية والجهات المانحة الدولية الأولوية لتمويل هذه المشاريع.

ما فتئ انقطاع الكهرباء، المتواصل على مدى أكثر من عام حتى الآن، مسألة مثيرة للقلق كونه يعيق الأداء السليم لمحطة مياه علوك. وكما أوضحتُ في مناسبات عديدة، فإن القطع المتعمد للكهرباء من جانب منظمة "حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية" الإرهابية لا يزال يعرض حياة نصف مليون بريء للخطر ويعرقل الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الجائحة بفعالية. وعلى الرغم من أننا كررنا نداءاتنا إلى جميع الأطراف المعنية وساهمنا بنشاط في الجهود الرامية إلى استعادة إمدادات المياه، فإن المشكلة لا تزال دون حل. وليس من المستغرب أن يقوم النظام - بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب أيضاً بدوره - من خلال تأريض قواطع دارات خطوط الكهرباء الواصلة إلى منظومة مياه علوك. وكلنا نعرف الجناة وسعيهم لتحقيق مكاسب تكتيكية من خلال عدم ضمان استدامة المنظومة وتوفيرها المياه للحسكة بكامل طاقتها.

أود أيضاً أن أتناول الحالة السياسية. ينبغي للجنة الدستورية، بوصفها الآلية الوحيدة التي تعمل في إطار العملية السياسية، أن تنهض بعملها على نحو متسارع ومثمر. وتحقيقاً لتلك الغاية، ستواصل تركيا تعاونها مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن تنسيقها في إطار أستانا.

وينبغي للجنة، خلال الجولة الخامسة من الاجتماعات المقرر عقدها في الفترة من 25 إلى 29 كانون الثاني/يناير، أن تركز على المبادئ الدستورية بغية تحقيق نتائج ملموسة. وهذا أمر حاسم الأهمية لأداء اللجنة عملها بفعالية. وينبغي نصح الأطراف السورية وتحذيرها وفقاً لذلك. ومن الضروري درء محاولات المماطلة. ونؤيد جهود المبعوث الخاص بيدرسن الرامية إلى دفع العملية السياسية قدماً.

ونعلق أهمية على عملية أستانا بوصفها عنصراً حاسماً في الجهود الشاملة الرامية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع السوري. ونعمل لتحديد موعد جديد للاجتماع الخامس عشر لعملية أستانا في الأسابيع المقبلة، والذي كان لا بد من تأجيله بسبب الجائحة.

إن الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب أمر بالغ الأهمية لحماية المدنيين ومنع حدوث موجات هجرة جديدة. وعلى الرغم من ذلك، يستمر النظام في انتهاكاته لوقف إطلاق النار. وتمشياً مع جهودنا الرامية إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار، وفي إطار البروتوكول الإضافي الذي أُعد في 5 آذار/مارس، نواصل تعاوننا الفني مع الاتحاد الروسي.

وتواصل تركيا أيضاً كفاحها الحازم ضد المنظمات الإرهابية على أرض الواقع. وبفضل جهودنا لمكافحة الإرهاب ضد داعش وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب، عاد 000 420 سوري طوعاً إلى الأراضي السورية بعد تطهيرها من التهديدات الإرهابية. ويواصل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب تنفيذ هجمات إرهابية تستهدف المدنيين في شمالي سورية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 وحده، شن حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب أكثر من 300 هجوم إرهابي.

وفي الآونة الأخيرة، أسفر الهجوم بالقنابل الذي نفذه في سوق في رأس العين في 2 كانون الثاني/يناير عن مقتل ستة أشخاص، من بينهم طفلان، وإصابة 11 شخصاً. وأسفر هجوم إرهابي آخر نفذه حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب بمركبة محملة بالقنابل قبل ثلاثة أيام في سوق في اعزاز عن مقتل مدني واحد على الأقل، فيما أصيب عدة أشخاص آخرين.

ولا تزال هذه الهجمات الإرهابية الدموية موضع تجاهل كبير. ويجب على المجتمع الدولي أن يدينها إدانة قاطعة وأن يكشف مرتكبيها. ويجب شن معركة جماعية ضد هذه المنظمة الإرهابية. وإلا، فإن

حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب لن يوقف أعماله الانفصالية ضد السلامة الإقليمية لسورية أو هجماته الشنيعة على المدنيين.

لقد حان الوقت لإنهاء هذا النهج المتناقض وتسمية الأشياء بمسمياتها. ويجب على المجتمع الدولي أن يمتنع عن القيام بأعمال تنتهك القانون الدولي وتخدم المخطط الانفصالي لمنظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب المختبئة وراء ما تسمى ”قوات سوريا الديمقراطية“. وستواصل تركيا الوقوف ضد محاولات المنظمة لاكتساب الشرعية وجهودها الرامية إلى تعزيز قبضتها الاستبدادية على الشمال الشرقي من خلال القمع والحوافز الاقتصادية.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على تصميمنا القوي على معالجة محنة الشعب السوري والإسهام بنشاط في التوصل إلى تسوية سياسية تلبي تطلعاته المشروعة.

أما فيما يتعلق بالمتكلم السابق، فلن أمنحه شرف الرد عليه. وكما ذكرتُ مرات عديدة، فإني لا أعتبره ممثلاً شرعياً للشعب السوري.
